

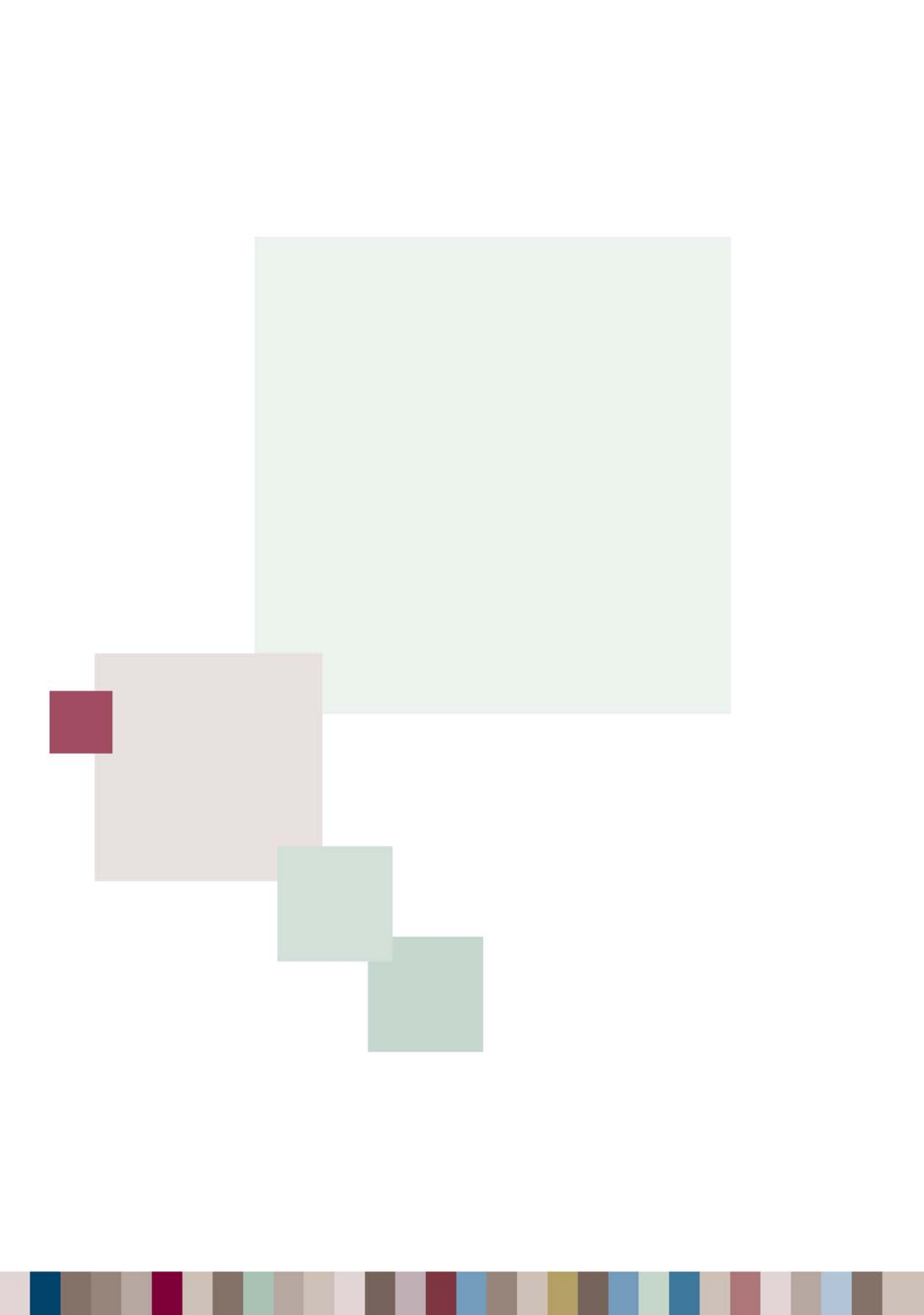




## القسم الرابع النوع الاجتماعي، والنزاعات المسلحة، والبحث عن السلام



امراة تستنقذ بعض  
متعلقاتها من حطام بيتها  
الذي أصابه الدمار أثناء  
الصراع. جروزني، جمهورية  
الشيشان، الاتحاد الروسي.





لقد انتهت النزاعات المسلحة وحالات انتشار العنف - التي ازدادت دون توقع بعد خفوت الحرب الباردة - خلال السنوات العشر التي تلت عام 1995. لكن نزاعات مسلحة وحالات عنف أخرى لا تزال مستمرة بأشكال أكثر شراسة. وعلاوة على ذلك، هناك، أيضاً، التدخل العسكري متعدد الأطراف بقيادة الولايات المتحدة، والذي وجد تبريراً له في إطار "الحرب ضد الإرهاب" على الصعيد العالمي، منذ الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. إن هذه الأنواع الجديدة من الحروب - التي يقل اقترانها بالمواجهات المعتادة في ميدان القتال عن اقترانها بتحطيم النظم وأنساق العيش والقواعد الاجتماعية - تؤثر، بوجه خاص، على النساء، سواء على شخصهن أو على أدوارهن المبنية اجتماعياً.

وخلال السنوات العشر الماضية، تعزز اعتراف القانون الدولي - في السنوات المبكرة من تسعينيات القرن العشرين - بأن عمليات الاعتداء الجنسي تُشكل سلاحاً من أسلحة الحرب وجريمة ضد الإنسانية. وقد حققت محاكم ما بعد الحرب - بشأن رواندا ويوغوسلافيا السابقة - نجاحاً في إصدار أحكام في بعض تلك القضايا. وفي الوقت نفسه، تزايد تركيز الاهتمام على أدوار النساء في حل النزاعات وبناء السلام، وفي المساعدة على إنشاء مؤسسات انتقالية أو "جديدة" تتعلق بأوضاع بيئة ما بعد الحرب. ولا يزال هناك الكثير الذي يجب القيام به لتعزيز السلام "الذي يراعي النوع الاجتماعي"؛ وذلك لتفادي إجبار النساء على العودة إلى الأدوار والأوضاع غير المواتية التي كانت تُشكل جزءاً من الظروف الاجتماعية و السياسية التي أدت في الأساس إلى خلق تلك المواجهات المسلحة.

يدرس الفصل الأول من هذا القسم - وهو بعنوان "تأثير النزاع على المرأة" - السبل المتعددة والمتناقضة، أحياناً، التي تتأثر بها المرأة نتيجة النزاع المسلح. ويدرس الفصل الثاني - وهو بعنوان "بعد النزاع: المرأة، وبناء السلام، والتنمية" - تحديات بناء السلام في فترة ما بعد الحرب، فضلاً عن إمكانات إحداث تغيير إيجابي في قدرة المرأة في البحث عن العدالة وممارسة الحقوق.







## الفصل الثالث عشر تأثير النزاع على المرأة

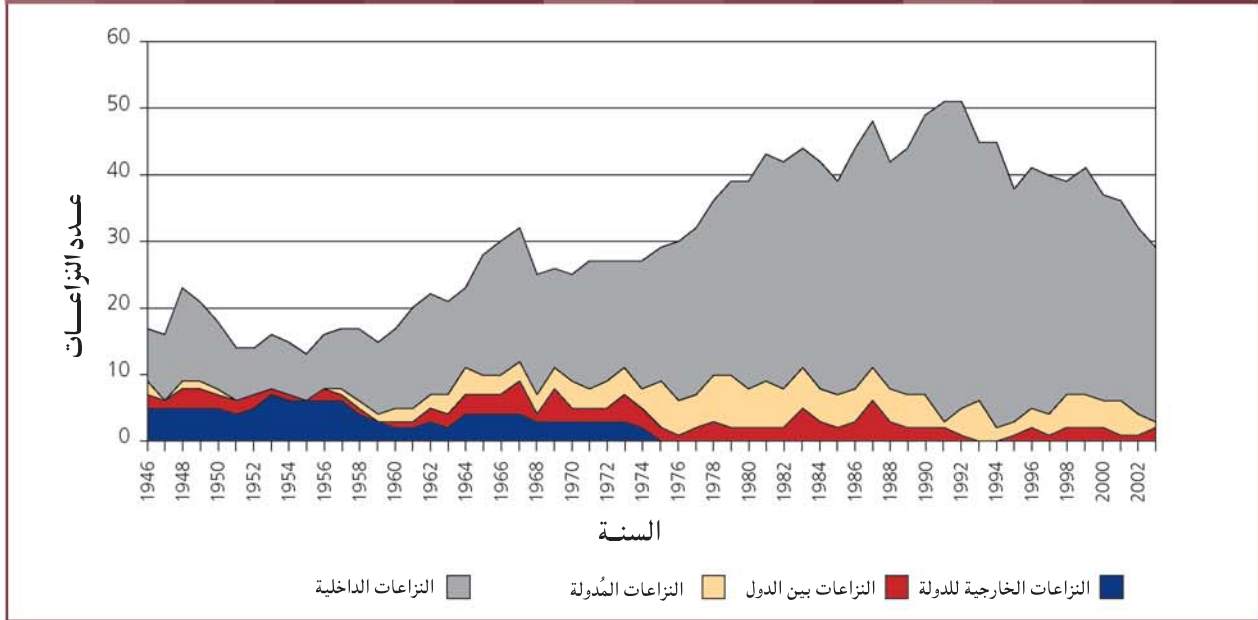
التوصل إلى حل حاسم - كما في سبيلانكا، وجمهورية الشيشان، وكولومبيا. وتُعد أغلب هذه النزاعات حروباً داخلية أو "أهلية": كان اثنان فقط من بين تسعة عشر نزاعاً رئيسياً في العالم سنة 2003 يدوران بين الدول (غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة/المملكة المتحدة، حرب الهند-باكستان ضد كشمير)، لكن تدخل القوى أو المصالح الخارجية أو انخراطها يُعد أمراً شائعاً (انظر الشكل 13.1).

وقد أدى تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية إلى تقليص آفاق وقوع نزاعات قوية بين الجيوش الوطنية المنظمة التي تستخدم أسلحة جوية وأرضية ونووية عالية التطور: إذ كان ذلك يُمثل صورة الحرب التي سادت خلال القرن العشرين غالباً، بالإضافة إلى حرب العصابات التي برزت بقوة أكبر في حرب فيتنام والنضال التحرري في أفريقيا. إن التطورات الجغرافية - السياسية التي ترتبت على ذلك، بما فيها بروز أحادية الولايات المتحدة، قد أفضت إلى فتح الباب أمام أنواع جديدة من التدخلات العسكرية الخارجية: الهجوم الجوي الضاري على دولة منشقة أو منبوذة، أو الغزوات العسكرية التي تطلق على أغراضها اسم إنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو استعادة النظام. كما شهد تعقيد الأزمات في تسعينيات القرن العشرين وأوائل الألفية نشأة التدخلات الخارجية الشاملة، وعادة باسم بناء السلام تحت مظلة الأمم المتحدة. وعلى نحو مطّرد، أصبحت أهداف تلك التدخلات - أي: السلام، والاستقرار، والتنمية، ومساءلة الحكومات - أكثر طموحاً وأوسع نطاقاً وأشبه بالوصاية بأكثر مما كانت عليه الحال في السابق، ويُعد التدخل العسكري في أفغانستان عام 2002 مثلاً كلاسيكياً في هذا الصدد.<sup>2</sup> وتمثل تلك التدخلات، التي تنخرط فيها، عادة، قوات من أمم مختلفة تضطلع بأدوار عسكرية وغير عسكرية، عنصراً مهماً آخر في الصورة الملتبسة التي تبدو عليها الأوضاع الحالية لفترات النزاع وما بعده.

بعد مرور عشر سنوات على مؤتمر بكنين، لا يزال العالم يعاني من وباء العنف المسلح: إذ يشهد العالم تسعة عشر نزاعاً رئيسياً،<sup>1</sup> فضلاً عن عدد أكبر من المواجهات العنيفة صغيرة النطاق التي لا تزال دائرة في بقاع العالم المختلفة. وعلى الرغم من تناقص عدد النزاعات الرئيسية منذ نهاية الحرب الباردة، فإن التوقع المتفائل في بداية تسعينيات القرن العشرين بتقلص المواجهات المسلحة والحروب لم يتحقق بالفعل حتى الآن. لقد انتهت بعض الحروب، ومع ذلك استمرت حروب عديدة، بل ويبدو أن الظروف التي فرضها هجوم الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 على الولايات المتحدة - وما ترتب عليه من "حرب ضد الإرهاب" - قد تركت العالم أكثر عرضة عن ذي قبل للعنف المسلح غير المتوقع. ومن هنا، ازداد تعقيد المشكلات المتعلقة بتناول أسباب النزاعات وعواقبها على حياة الأشخاص العاديين - بما فيهم، وبوجه خاص، المرأة.

لقد شهدت نهاية الحرب الباردة حدوث تغيرات في أشكال العنف المسلح وميادينه. فقد أدت المفاوضات إلى إنهاء بعض النزاعات والمواجهات السياسية المسلحة، والتي كان يُوججها سابقاً التنافس العالمي بين القوتين العظميين في الشرق والغرب: سعياً للحصول على حلفاء استراتيجيين. لكن حروباً أخرى اندلعت، أيضاً، نتيجة لتراخي سيطرة القوى العظمى في بعض المناطق نظراً لابتعادها عن المشهد لفترات طويلة، كما حدث مع يوغوسلافيا السابقة. وتُعتبر العديد من النزاعات القائمة - كما في كشمير، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية - استمراراً لفترة ما بعد الكولونيالية وإن اتخذت أشكالاً جديدة. كذلك توجد نزاعات أخرى ناتجة عن التنافس الداخلي على الأرض أو الموارد بين العشائر المحلية أو قادة المجموعات الإثنية - كما هي الحال في بوروندي، والصومال، وإندونيسيا - أو ناتجة عن حالات العصيان المسلح ضد الدولة، والتي يحالفها الحظ، أحياناً، وتُحسّر في أحيان أخرى، لكنها لا تنجح في نهاية المطاف في

شكل 13.1 أنواع النزاعات في العالم (1946-2003)



ملحوظة: النزاعات الخارجية للدول تقع بين دولة ما ومجموعة غير تابعة لتلك الدولة وموجودة خارج أراضي تلك الدولة. النزاعات بين الدول تقع بين دولتين أو أكثر. النزاعات الداخلية المُدولة تقع بين حكومة دولة ما ومجموعات المعارضة الداخلية، مع تدخل دول أخرى. النزاعات المسلحة الداخلية تقع بين حكومة دولة ما ومجموعات المعارضة الداخلية، دون تدخل دول أخرى.

المصدر: UCDP PRIO 2004

- بوصفهم مجموعة - في شن الحروب والتأثير على النتائج العسكرية يُعد هامشياً، حتى وإن مارست قليات منهم تأثيراً مهماً بشكل شخصي ومن وراء الستار على أزواجهن المقاتلين. قامت النساء، أيضاً، بدور مهم، بوصفهن قائدات عمليات التشجيع، تدفعن الرجال إلى اتخاذ مواقف شجاعة في ميدان المعركة، وتساعدن في صوغ أفكار الشرف والرجولة من خلال الإعراب عن موافقة النساء على مواقف المقاتلين الرجال.

## الحرب والمرأة

عند مقارنة حروب اليوم بحروب الأجيال السابقة، يشيع اقتباس الإحصاء التالي: في حين كانت نسبة المصابين من أفراد الجيش تتراوح بين 80 و90% في الحرب العالمية الأولى، فإن نسبة ضحايا نزاعات وقتنا الحالي من المدنيين تبلغ 90% تقريباً، وغالبيتهم من النساء والأطفال.<sup>3</sup> وعلى الرغم من الشك في مدى دقة هذا النوع من الإحصائيات، ومع احتمالات الخلط بين "المصابين" و"الضحايا"، فإنها تشير إلى وجود تغيرات مهمة في نوع خبرات الناس العاديين في الحرب - سواء كانوا رجالاً أو نساءً، وتحديدًا النساء (انظر الإطار 13.1).

إن المخاطر التي تنطوي عليها الحروب اليوم لا تشمل الأراضي فحسب، وإنما تشمل، أيضاً، الهويات الإثنية والدينية، والسيطرة على الموارد الطبيعية - مثل النفط والمعادن - والسيطرة على التجارة المربحة بل وأحياناً المحظورة - مثل تجارة المخدرات والسلاح. لقد تفاقمت تلك التوترات نتيجة الأزمات الاقتصادية وما يصاحبها من محن اجتماعية، وتعاضم فجوات الثراء بين المناطق والأمم، وضعف مؤسسات الدولة في مواجهة الفقر والقلق الأهلية. ومن بين الملامح الشائعة، هناك تأكيد الولاء الإثني والديني والعنصري الذي يغطي العلل السياسية والاقتصادية. ففي عالم يختل فيه توازن القوى، ويشعر فيه الكثيرون بالضعف اقتصادياً أو سياسياً، عادة ما تمثل روابط الهوية المشتركة قدرة كبيرة على التعبئة.

ومع انتهاء هذه العوامل، يصبح دور النساء ثانوياً بالنسبة إلى دور الرجال: نظراً لتقلص نفوذهن على هياكل السلطة القيادية المسؤولة عن صنع القرار. وتفوز النساء بين الفينة والأخرى ببروز رمزي تحت أقبعة استثنائية مثل: الانتحاريات أو "أمهات الشهداء" (ويمكن حتى دمج الاثنين). لكن دور النساء الواضح



مأوى آمن. وبمثل ما انتشرت الأماكن التي تشملها الحرب، يمثل ما ازداد عدد الفاعلين. ولا تزال الجيوش الوطنية - حيث توجد النساء بأعداد ضئيلة، وإن كانت أكبر مما كانت عليه الحال في السابق - تلعب دوراً مهماً، وخاصة في التدخلات الخارجية. لكن العديد من الحروب تخوضها قوات محاربة غير رسمية على خلاف الجيوش المنظمة؛ حيث تضم تلك القوات النشطة مجموعة من الفاعلين - سواء التابعين أو غير التابعين لدول - بما في ذلك: الميليشيات الخاصة، والممرتقة المأجورين، والمجموعات الإجرامية، بما يشير إلى "خصخصة" العنف.<sup>6</sup> وعلى سبيل المثال، تنخرط الآن في معركة استقلال دولة كشمير بالهند ما يصل إلى مائة مجموعة مختلفة على الأقل تحارب دولة الهند، كما تحارب بعض تلك المجموعات بعضها البعض.<sup>7</sup> وتختلف إلى حد كبير درجة قيام المرأة بدور داخل هذه القوات غير الرسمية المتحاربة، لكن فكرة غيابها الكامل عن ساحة المعركة أصبحت، حالياً، غير جديرة بالتصديق. وقد أشارت الباحثات النسويات إلى أن مشاركة النساء بنشاط في الحروب

لقد تقلصت القدرة على التمييز بين "جبهة الحرب" التي تقع بميدان المعركة البعيد ولا تضم سوى الرجال، و"الجبهة الداخلية" التي تحاول فيها النساء ممارسة الحياة اليومية بأقرب ما يمكن من الوضع "طبيعي" إن صح القول.<sup>4</sup> لم يعد يوجد مجال منفصل يُبعد النساء عن المشاهد البشعة ويوفر لهن ولأطفالهن ومن تعولهن الحماية التي تتيح لها رعاية البيت عندما يغيب عنه الأزواج والآباء والأبناء لمواجهة لهيب المعركة. فالحرب يمكن أن تنفذ إلى مناطق بأكملها وتشمل جميع سكانها، أو تستمر في تذبذبها بين الارتفاع والانخفاض في أشكال شدتها؛ ذلك أن "الجبهات" تتحرك على نحو غير متوقع في الأراضي محل النزاع. وقد تدوم هذه الأوضاع لسنوات أو حتى لعقود، متراوحة بين الشدة والضعف بناءً على تدخل أطراف أخرى في النزاع أو فوز جماعات مسلحة مختلفة بسطوة مؤقتة.

وتمتد مناطق النزاع في حروب اليوم لتشمل المنازل، والأسواق، والمقاهي، وأماكن العمل، والقطارات، والمسارح، والمعابد، والمدارس: لا يوجد مكان واحد، تقريباً، يمكن اعتباره

### إطار 13.1 بيانات حول النساء اللاتي تأثرن نتيجة النزاع المسلح

يتوفر قدر قليل نسبياً من البيانات التفصيلية حول تأثير النزاع المسلح على الجنسين: حيث تعني، عادة، صعوبة جمع البيانات في أية منطقة من مناطق النزاع قلة البيانات التي يمكن - بطبيعة الحال - الاعتماد عليها. وقد أجرى خبراء منظمة الصحة العالمية، مؤخراً، مع غيرهم من الخبراء، مراجعة للبيانات الخاصة بالوفيات والجرى فيما يتعلق بالنزاعات، وأشارت هذه المراجعة إلى انهيار خدمات المعلومات في أثناء الحروب، فضلاً عن سيادة عدم اليقين بشأن إحصائيات الوفاة والإعاقة.<sup>5</sup> وتتسم المواقف بالتعميم، ويرتفع عدد السكان وينخفض بسرعة وفقاً للأحداث، ويصبح الأمن محدوداً، وتقع أولويات أفراد الإغاثة في أماكن أخرى. ولهذه الأسباب، لا يمكن إجراء أية مسح، وما يتوفر من مسح يكون محدوداً بسكان بعينهم في ظل ظروف خاصة ولا تشكل أساساً يمكن الاعتماد عليه لاستقراء النتائج. وبالتالي، فإن الإفادات المتعلقة بأعداد الوفيات الناتجة عن النزاع أو لأسباب مرتبطة تكون، عادةً، تقديرية وقد تكون متحيزة، كما أن جميع تلك البيانات تكون مثقلة بالسياسة، وقد ترتبط بأهداف دعائية. فالإحصاءات التي تشير إلى أن النساء والأطفال يشكلون 80% من سكان المخيمات، أو أن نسبة الوفيات الناتجة عن الحرب بشكل غير مباشر مقارنة بتلك الناتجة عن الحرب مباشرة تبلغ 1:9، لا تعتمد على أدلة إمبريقية ويجب تناولها بحذر.

وتحاول الآن منظمة الصحة العالمية تحسين أساليب تقييم حالات الوفاة والإعاقة واعتلال الصحة، سواء في بيئة النزاع أو بيئة ما بعد النزاع. كما تحاول هيئات الأمم المتحدة، علاوة على منظمات حقوق الإنسان، تقييم مستويات العنف الجنسي ضد النساء، وجمع بيانات بين سكان المخيمات النازحين واللاجئين. لقد تعاضد الإقرار بأن احتياجات اللاجئين ومدى تعرضهن للتأثر يختلفان عن احتياجات الرجال ومدى تعرضهن للتأثر، وبأهمية توفر بيانات تفصيلية حول الجنسين ومعلومات حول الأسر التي تعتمد إعالتها على النساء، وأفراد الأسرة الذين يحتاجون للإعالة بين اللاجئين. إن كلاً من المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية الأساسية في مجال الإغاثة الطارئة يوليان تسجيل وتوثيق بيانات اللاجئين أولوية أعلى مما كانت عليه الحال في السابق؛ فيدون إجراء عمليات التسجيل، تضع حقوق اللاجئين ويصعب إمدادهم بالحماية والمساعدة الفعالة، كما يصعب لم شمل الأسر. كذلك قامت منظمة الصحة العالمية بإنشاء قاعدة بيانات حول العنف ضد المرأة وأثره على صحتها. هذا بالإضافة إلى إعداد دراسة في بلدان مختلفة حول الموضوع نفسه، وإن كان العنف الأسري يُشكل بؤرة تركيز تلك الدراسة.

المصدر: United Nations 2000b 156-7, 162-3

بالإضافة إلى ذلك، فمن المعتقد أن هناك حوالي مائة مليون لغم تعرض الحياة للخطر في مناطق النزاع المختلفة في أنحاء العالم كافة. ولا تتسبب الألغام في حالات الوفاة والتشوه فحسب، وإنما تتسبب، أيضاً، في حظر استخدام مناطق زراعية ورعوية شاسعة. وهو ما يعني أن النساء والفتيات تصبن معرضات للخطر عند ذهابهن إلى الحقول للعمل أو لجلب الوقود أو الماء.<sup>12</sup> وتنتشر في الحروب الجديدة تكتيكات الترويع التي تنشر الخوف بين الناس، وتُحِل الأراضى والبيوت إلى أماكن غير مأهولة وغير قابلة للاستخدام، وتُدمر المباني المقدسة والآثار. وتسهم وفرة الأسلحة الصغيرة والمتفجرات في تفسير ذلك.<sup>13</sup>

ويساعد تكرار العنف على زرع الخوف والكراهية والشعور بعدم الأمان، كما يزيد من وحشية السلوك ويدمر العلاقات الشخصية. أما المجموعات العرقية أو الدينية - التي كانت تختلط ببعضها البعض، سابقاً، داخل المجتمعات المحلية، ومع جيرانها، وبين أسرها من خلال التزاوج بين العشائر أو التجمعات أو الديانات - فقد أصبحت تُجبر في العادة، وبإملاء من "القادة" المحليين، على الانقسام إلى معسكرات متحاربة. كذلك بلغت أضرار المشاعر والصدمات النفسية، الناجمة عن تجارب التعرض للفظائع على أيدي من كانوا في السابق جيراناً وأصدقاء، إلى حد يصعب معه التأقلم مرة أخرى عند استعادة "السلام".<sup>14</sup> لقد أدى الانزلاق إلى الحرب العشائرية الضروس في الصومال إلى إجبار العديد من النساء المتزوجات من رجال ينتمين إلى عشائر أخرى على ترك أزواجهن وأطفالهن، والسفر مسافات طويلة بحثاً عن الأمان في المناطق التي يعيش فيها آبائهن أو أسلافهن،<sup>15</sup> فالعلاقات التي تتمزق بهذه الكيفية، قد تستحيل استعادتها. لقد فقدت الكثير من الأمهات المتزوجات من خارج الأقارب أطفالهن إلى الأبد، مما جعل الزواج في الصومال، حالياً، يتم في أغلب الأحوال بين أفراد العشيرة الواحدة.

## المرأة بوصفها ضحية مباشرة للحرب

يؤثر عنف الحروب و النزاعات على كل من يعيش في المنطقة. ويختلف التأثير بناءً على عوامل عديدة، يلعب فيها السن والنوع الاجتماعي دوراً كبيراً. فعلى الرغم من ندرة قيام النساء بأدوار التحريض على الحرب و النزاع، تزداد أعدادهن بين الضحايا، سواء على المستوى الشخصي أو على مستوى أدوارهن المبنية اجتماعياً أو على أساس النوع الاجتماعي. ويبدو واضحاً أن خبراتهن في النزاع تختلف اختلافاً ملحوظاً عن خبرات الرجال، سواء من حيث شدتها أو من حيث عدد الضحايا.

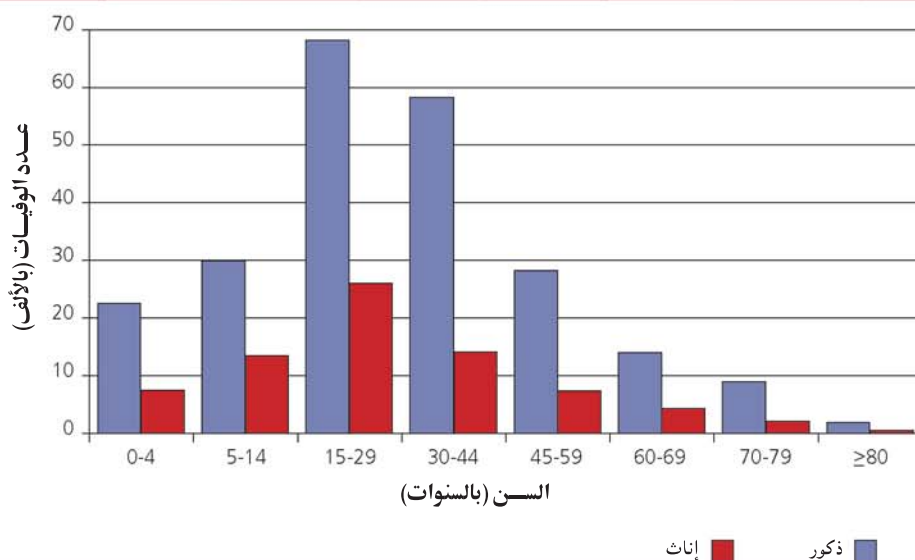
تاريخياً لا تقتصر على عملهن بالمعسكرات، بوصفهن مسؤولات عن تقديم الرعاية، وإنما، أيضاً، بوصفهن مقاتلات. وقد تدرت النساء مؤخراً و حاربن بوصفهن "مقاتلات من أجل الحرية" في كل من نيكاراغوا، وفيتنام، وسريلانكا، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان.<sup>8</sup> كما تضطلع النساء، أيضاً، بأدوار فرعية في حركات المقاومة والعصيان المسلح؛ حيث تقمن بأدوار نقل الرسائل، والتجسس، وتوصيل المؤن للملاحي، وتقديم الرعاية للجرحى. وفي بعض الحالات، تُجبر النساء على أداء تلك الأدوار الحربية التكميلية، لكن العديد من النساء المشاركات ينخرطن في الحياة العسكرية طواعية.

## أساليب القتال

يترتب على أساليب القتال في حروب اليوم، أيضاً، تأثيرات اجتماعية قوية؛ فالقصف الجوي يسفر عن وفيات "إضافية" بين المدنيين غير المسلحين، حتى وإن كانت الهجمات الجوية الضارية على المدنيين أقل شيوعاً الآن عما كانت عليه الحال في النصف الأول من القرن العشرين. كما أسهمت، أيضاً، زيادة التجارة العالمية وازدهارها في مجال الأسلحة الصغيرة في تاجيج انتشار النزاعات؛ إذ توجد حوالي 1250 شركة في أكثر من 90 دولة (أساساً في أوروبا والولايات المتحدة) تقوم، حالياً، بإنتاج الأسلحة الصغيرة والخفيفة.<sup>9</sup> لكن مخزون الأسلحة الخفيفة التي تشتريها الحكومات معرض للسرقة، ومن ثم يمكن أن تنتشر تلك الأسلحة بين السكان، كما يمكن بيعها بأسعار زهيدة، وقد أدى فقدان السيطرة على مستودعات الأسلحة الألبانية عام 1997 إلى اشتداد القتال في كوسوفو ومقدونيا المجاورتين.<sup>10</sup> وعندما انهارت الحكومة في الصومال عام 1991، وجدت مئات الآلاف من الأسلحة النارية طريقها إلى العشائر المتحاربة. وفي أعقاب سقوط صدام حسين في العراق، استولى المدنيون على ما يتراوح تقديره بين 7 و8 ملايين قطعة من الأسلحة الصغيرة، بحيث امتلك كل منزل في البصرة حوالي أربع بنادق.<sup>11</sup>

إن وفرة الأسلحة تتيح نهوض واستمرار المليشيات والعصابات، التي لا يقتصر استخدامها لتلك الأسلحة على إطلاق النيران والهجوم من الكائن وغيرها من الأفعال المعروفة في الحروب، بل يتعداه إلى استخدامها في الأغراض الإجرامية لتصفية حسابات قديمة أو القتل بهدف الثأر. وعندما ينهار أي نظام، وتصبح قوات الشرطة غير قادرة على أداء وظائفها، يتعرض المدنيون لعدم الأمان على المستوى الشخصي. فالاعتصاب في زمن الحرب، وغيره من السياقات المماثلة، يحدث، عادة، تحت تهديد السلاح.

الشكل 13.2 تقدير توزيع الوفيات الناتجة عن نزاعات عام 2000، على أساس السن والجنس



المصدر: Murray et al 2002

أصبح استهداف زوجات القادة المحاربين وأطفالهن لعمليات الخطف أو الاعتداء من الأمور المعتادة تاريخياً. وقد وصلت مؤخراً إفادات من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حول قيام القرويين المحليين بدفن النساء أحياء بزعم أنهن ساحرات، لكن السبب الحقيقي كان يكمن في قيام أولئك النسوة بإمداد المجموعات المسلحة التي لا يساندها القرويون بالطعام والدواء.<sup>16</sup> وفي مناطق النزاع بأفريقيا جنوب الصحراء، وغيرها من الأماكن، تواجه النساء، يومياً، خطراً شخصياً عند خروجهن بحثاً عن الطعام والماء والوقود. وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، أبلغ مسؤول رسمي بالأمم المتحدة الخبراء المستقلين بصندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة أن "النساء تخاطرن بحياتهن عندما تذهبن إلى الحقول أو في طريقهن للسوق، ويمكن أن تتعرض النساء في أي يوم إلى نزع ملابسهن وتعريتهن بالكامل، وإذلالهن واغتصابهن علناً. ولم يعد كثير من الناس يبيتون الآن في منازلهم: فكل ليلة تتعرض إحدى القرى للهجوم والإحراق والإخلاء ... ودائماً يأخذ الجناة معهم النساء والبنات".<sup>17</sup>

### حالات الوفاة والفقد

يوضح الشكل 13.2 أن عدد الوفيات بين الرجال أكبر منه بين النساء. على أن حالات الوفاة بين النساء نتيجة تعرضهن للإصابات أكبر مما يمكن توقعه. فتقديرات نتائج نزاعات عام

وقد كان هناك ميل، حتى وقت قريب، نحو التركيز على أدوار النساء بوصفهن ضحايا، والتقليل من قوتهن. لكن اختلاف طبيعة النزاع، فضلاً عن تقييم الحروب المعاصرة من منظور نسوي، قد بدأ يقدم صورة أكثر تعقيداً لنشاط النساء في الحرب ومدى تأثيرها عليهن. وتذهب هذه النظرة إلى أن النساء تنخرطن في الدفاع عن المجتمع وترتبطن بذلك على نحو أنشط في زمن الحرب، وتحافظن على نسيجه، كما تتعرضن صراحة لوحشية الحرب، بل تتورطن، أحياناً، فيها. إن الإقرار بأن الاغتصاب الجماعي يمكن استخدامه بوصفه من "أسلحة الحرب"، وبأن التحرش الجنسي يعدّ أمراً معتاداً نتيجة لثقافة القتال، إنما يؤكدان مدى قابلية النساء للتأثر المباشر في ظل انتشار حالات عدم الأمان. ويمكن اعتبار هذه الظاهرة من أعراض تعرض مجمل السكان بشكل عام للعنف.

وبغض النظر عن أن المرأة بوصفها أنثى تُعتبر "محمية" أو "مُحصنة"، فهي مُستهدفة، بوجه خاص، في ظل حالات العنف المستوطنة التي تغمر العديد من ساحات القتال. وفي الحروب التي تندلع نتيجة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، أو نتيجة الاختلافات القائمة على أساس الهوية أو الدين، تُجبر النساء على اتخاذ جانب طرف النزاع الذي تنتمي إليه بحكم الأسرة أو القرابة أو الدين، بغض النظر عما إذا كان هذا الموقف يعكس - أو لا يعكس - إحساسهن الشخصي بالهوية. لقد



حالة كانت نتيجة مباشرة للعنف، منها 40% من النساء والأطفال، بينما كانت باقي الحالات الإضافية نتيجة الأمراض وسوء التغذية.<sup>23</sup>

## الترمل

على الرغم من أن فرص نجاة النساء من الإصابة أعلى من فرص الرجال، فإن عليهن تحمل فقد الزوج أو الأب أو الأبناء بما يشتمل عليه ذلك من ألم عاطفي ونفسي، وتخفيف أثر هذا الفقد على باقي أفراد الأسرة الذين يحتاجون إلى إعالة، بما فيهم الأطفال. وتشير التقديرات الديموجرافية إلى ترمل ما يصل إلى 30% من سكان المجتمعات التي مزقتها الحروب.<sup>24</sup> وتعيش النساء اللاتي ترملن نتيجة الحرب في ظروف شديدة القسوة. ويرتبط الترمل إلى حد كبير بزيادة أعداد النساء الميعلات في الأسر المعيشية، وهو أمر معتاد في زمن الحرب،<sup>25</sup> لكنهن تواجهن صعوبات خاصة مقارنة بالنساء اللاتي غادر أزواجهن أو أفراد أسرهن مؤقتاً للحرب، أو تعرضوا للاختفاء أو الاحتجاز. وعلى نحو تقليدي، تعتمد مساندة العائلة على إعادة تزويج المرأة - بوصفها زوجة ثانية - إلى شقيق الزوج أو أي فرد آخر من أفراد العائلة الذكور، ويصبح البديل الوحيد أن تعيش حياتها على الهامش الاقتصادي. وفي الأماكن التي تستطيع فيها الأرمال امتلاك الأرض أو الوصول إليها، من الممكن أن تجبرن على بيع تلك الأراضي إذا عانين ضائقة مالية أو لم تستطعن استئجار عمالة وشراء مدخلات. وتتسم القضايا المتعلقة بملكية الإناث للأرض وسهولة الوصول إليها بأهمية كبيرة في عمليات التسوية التي تحدث بعد الحرب (انظر الفصل الرابع عشر). إن وجود عدد كبير من الأرمال بين بيئة سكانية تغمرها النزاعات يمكن أن يقلل من الآثار الفردية المترتبة على الشعور التقليدي بالوصمة لدى الأرمال؛ بل يمكن أن تنجح في تغيير السلوك الاجتماعي نحوهن، وتنتزع امتيازات من السلطات. ومع ذلك، لا تتم تلبية احتياج الأرمال للدعم الاقتصادي والاجتماعي بسهولة. وحتى في البلدان، التي من المفترض نظرياً، أنها توفر المعاشات والمزايا الاجتماعية، قد يستحيل أو يصعب على الأرمال الوصول إلى تلك الخدمات. وتتعقد المشكلة في الحالات التي يختفي فيها الزوج دون أن يترك أثراً. ففي ولاية كشمير بشمال الهند، يوجد عدد كبير من النساء المعروفات باسم "أنصاف أرمال". وهؤلاء النساء غير قادرات على تقديم دليل على اختفاء الرجل العائل، مثل جثته أو أية أدلة أخرى مقبولة رسمياً، وفي مثل هذه الحالات، لا تُعتبر المرأة - من الناحية العملية - أرملة، ليتسنى لها تلقي أنواع معينة من مساعدات الولاية.<sup>26</sup>

2000 فقط تشير إلى ما يقرب من 310000 حالة وفاة متأثرة بالجراح، وقع ما يزيد عن نصفها في أفريقيا جنوب الصحراء، وخمسها في جنوب شرق آسيا، والباقي في البلقان وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.<sup>18</sup> وعلى الرغم من أن أعلى معدلات للوفاة كانت بين الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و44 سنة، فقد كانت ربع حالات الوفاة المباشرة تقع بين النساء، وبلغ أعلى عدد لها بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و29 سنة (أي وفاة 26000 امرأة نتيجة أسباب مباشرة).

تعد أفريقيا جنوب الصحراء، إذن، أسوأ منطقة عانت فيها النساء، فقد كانت الغارات والهجمات المفاجئة على القرى نمطاً معتاداً في تلك المنطقة؛ حيث كانت أشكال العنف الوحشية والشريرة التي شهدها الفلاحون تمثل تجارب استثنائية وسبباً يدعو للقلق،<sup>19</sup> وهو الأمر الذي يُعرض النساء، بوجه خاص، للخطر. فالأوقات التي يغيب فيها الرجال يمكن اختيارها عمداً باعتبارها أوقات مناسبة لشن الهجوم، وهذا ما أشارت إليه شهادات العديد من الناجين من الهجمات التي شنت على القرى الواقعة غرب دارفور بالسودان، كما ورد بالدراسة التي أجرتها منظمة العفو الدولية في بداية عام 2004. قال أحد الشهود: "لم يكن بالقرية سوى النساء والأطفال، بينما كان الرجال يراعون الماشية في مكان أبعد قليلاً نحو الشمال وأقرب إلى التلال. وعندما وقع الهجوم، ركض الرجال صاعدين إلى أعلى التلال لرؤية ماذا يحدث، وركضت النساء إلى داخل القرية لأخذ أطفالهن والهرب بهم جنوب القرية".<sup>20</sup>

وهناك نسبة عالية من الوفيات تحدث، أيضاً، نتيجة للهروب والتمزق السكاني. وكما أشرنا سابقاً، تشير إحدى تقديرات الوفاة في الحرب إلى وجود تسع حالات وفاة غير مباشرة لكل حالة وفاة مباشرة، تشكل النساء والأطفال نسبة عالية منها. على أن هذه الأرقام لا تقوم على أساس إمبريقي، مثلها مثل أغلب الإحصاءات المرتبطة بالحروب.<sup>21</sup> فهذه الوفيات ترجع إلى أسباب تتعلق بالجوع، وهتك العرض، والإنهاك، والعدوى أو الإصابة بمرض وبائي، أو خليط مما سبق يتفاقم نتيجة جراح أو صدمة. كما أن معدل الوفيات بين السكان الذين عانوا من التمزق نتيجة الحرب أكثر ارتفاعاً من معدل الوفيات المعتاد. وعندما بدأت الحرب الأهلية في الكونغو مرة أخرى في أواخر عام 1998، فرُّ ثلث سكان برازافيل إلى الغابات - حوالي ربع مليون نسمة - وظلوا دون مساعدة لعدة شهور، وارتفعت معدلات الوفاة بينهم إلى خمسة أضعاف المستوى المتوقع لدى "عتبة التحذير" في حالات الطوارئ.<sup>22</sup>

وتوضح تقديرات "لجنة الإغاثة الدولية" في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجود 2.6 مليون حالة وفاة إضافية خلال الفترة من أغسطس/ آب 1998 إلى أبريل/ نيسان 2001 بالمحافظات الشرقية الخمس التي شهدت هجمات متبادلة بين المجموعات المسلحة. من بين تلك الحالات، هناك 350000

رسمية وغير رسمية حول الحرب، ركزت على قضية العنف الجنسي التي برزت باعتبارها من خصائص الأعمال العدائية في كل من أفغانستان، والجزائر، وتيمور الشرقية، وليبيريا، وشمال أوغندا، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وغيرها من البلدان. ويبدو أن عمليات الاغتصاب تتزايد في حالات النزاع،<sup>31</sup> لكن الصمت الذي كان يحيط بهذه القضية سابقاً يجعل تقييم تلك الاتجاهات من الصعوبة بمكان. إن ظروف العنف الجنسي وأشكاله عديدة وقد تتسم بالتطرف؛ إذ تشمل اغتصاب النساء وتعذيبهن أمام أزواجهن، واستخدام مواسير البنادق والسكاكين، ومهاجمة السيدات الحوامل والأجنة التي لم يلدنها بعد، وبترو الأثداء وتشويه الأعضاء التناسلية، وغير ذلك من الأحوال الأخرى التي لا تكاد النساء تقدر على البوح بها. لقد كابدت بعض النساء والفتيات تكرار اغتصابهن من جانب العصابات، وتمكنت بعضهن من النجاة بعد خبرة الحياة في "معسكرات الاغتصاب" التي كُنَّ سجنات بها، وعانين من اعتداءات جنسية متكررة.<sup>32</sup> إن استخدام الاغتصاب بهذه الطريقة لا يقلل من قدر المرأة نفسها ويهينها فحسب، وإنما يقلل، أيضاً، من قدر قومها أو عشيرتها ويهينهم. ففي رواندا و يوغسلافيا السابقة، كان الاغتصاب يستخدم بوصفه استراتيجية تستهدف قطع أواصر المجتمع المحلي، بل وبوصفه إحدى أدوات "التطهير العرقي".<sup>33</sup> إن انتهاك أجساد النساء وشؤونهن الجنسية ووظائفهن التناسلية يصبح - بهذه الطريقة - امتداداً لميدان المعركة. وبالنسبة إلى النساء الضحايا، لا يقتصر التأثير على تدميرهن على المستويين الجسدي والنفسي فحسب، لكنه قد يؤدي إلى الطلاق، والرفض العائلي، والنزاع الاجتماعي. وتعتبر كثير من الثقافات أن الاغتصاب عار على المرأة وتدنيس لشرف العائلة. ولا تعترف نساء الصومال بأنهن ضحايا للاغتصاب: نظراً لأن هذا الاعتراف يتبعه النبذ الاجتماعي والطلاق. وقد أصبحت نساء المقاومة الفلسطينية اللاتي تعرضن للسجن مرفوضات من جانب مجتمعاتهن المحلية بعد إطلاق سراحهن، بغض النظر عما إذا كانت تلك النساء قد تعرضن للاغتصاب من عدمه. كما أن بعض النساء العراقيات ضحايا للاغتصاب؛ أو السيدات اللاتي تعرضن للسجن ومن المفترض أنهن تعرضن للاغتصاب من جانب سجنائهن، قد عانين الطلاق، بل والقتل في بعض الحالات.<sup>34</sup>

وهناك دراسة أجرتها في سيراليون منظمة "أطباء لحقوق الإنسان"، تذهب إلى أن العنف الجنسي المرتبط بالحرب عانت منه نسبة تبلغ 11% من نساء الأسر المعيشية، مع الإبلاغ عن 8% من حالات الاغتصاب. لكن هناك بلاغات أخرى عن نساء تعرضن للاختطاف، و/أو أصبحن حوامل أو عانين من نزيف

إن خبرة أرامل الحرب ليست سلبية في جميع الحالات. فقد أظهرت أرامل حرب التاميل في سريلانكا مواقف شجاعة مستقلة، وأصبحن مجموعة "تحرير" في ظل مجتمع محافظ بدرجة كبيرة. وتصف إحدى الدراسات في سريلانكا جيلاً من النساء الأرامل، وترى أنهن "تحدين البنى الهندوسية التقليدية للتمل، بوصفها تشكل ظروفًا سلبية ومُلوثة تحول دون مشاركتهن في العديد من جوانب حياة المجتمع المحلي".<sup>27</sup> وقد أعادت هؤلاء النسوة تعريف معنى أن تعيش المرأة دون زوج في ظروف جنوب آسيا، كما سعت عديدات منهن إلى الحصول على استقلال جديد، والوصول إلى عالم الحياة العامة، فضلاً عن الحصول على وظائف عندما تكون فرص العمل بالحضر متاحة. ويكمن المثال الآخر حول التجارب المتناقضة الناتجة عن الحرب بالنسبة لبعض النساء في انتصار التحول الاجتماعي النابع من مآزق الحرب في أشد صوره.

### استهداف الاعتداء الجنسي

كنت نائمة عندما بدأ الهجوم على ديسا. أخذني المهاجمون الذين كانوا يرتدون زياً موحدًا، كما أخذوا عشرات من الفتيات الأخريات، وجعلونا نسير لمدة ثلاث ساعات. في النهار كانوا يضربوننا ويقولون لنا: "أنتن، أيتها النساء السود، سوف نقضي عليكم: فليس لديكن إله". وفي الليل كانوا يغتصبوننا عدة مرات. وكان العرب يتولون حراستنا وهم مسلحون، وبقينا ثلاثة أيام دون طعام.

لاجئة من غرب دارفور بالسودان، أجريت معها المقابلة في معسكر جوز عامر، تشاد، مايو 2004. 28

يُسجل تاريخ النزاعات المسلحة استخدام العنف الجنسي منذ قديم الزمان، لكنه ازداد وطأة مؤخرًا وأصبح تناوله أكثر أهمية. وهناك أدلة على اتساع نطاق الاعتداءات الجنسية في نزاعات فترة ما بعد الكولونيلية. وفي أثناء تقسيم شبه القارة الهندية إلى الهند وباكستان عام 1947، تشير التقديرات إلى اغتصاب واختطاف حوالي مائة ألف امرأة وتزويجهن قسراً،<sup>29</sup> كما استُخدم الاغتصاب، بوصفه استراتيجية، في كوريا خلال الحرب العالمية الثانية. وحدث الشيء نفسه في بنجلاديش عام 1971 خلال حرب الاستقلال.<sup>30</sup> ومع ذلك، لم يلتفت الإعلام الدولي إلى هذه القضية إلا مع عمليات الاغتصاب الجماعي للنساء في البوسنة والهرسك عام 1992. ومع اغتصاب ما يتراوح بين 250 ألف و500 ألف امرأة خلال عمليات الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، اعترف العالم بأن الاغتصاب يُستخدم بوصفه سلاحاً من أسلحة الحرب. وقد أعقب ذلك صدور تقارير

## إطار 13.2 الاغتصاب بوصفه إحدى أدوات النزاع العشائري في الصومال

لقد تعرضت آلاف النساء في الصومال - بين عامي 1991-1994 للاغتصاب والاعتداء في سياق النزاع العشائري. وهي فئات غير مسبوقة في تاريخ الصومال؛ فقد كانت الضعيفة والنزاع في المجتمع الصومالي الرعوي تحدهما تقليدياً القواعد الاجتماعية التي تحمي النساء، وكبار السن، والمرضى، والأطفال من الهجوم، أو تكفل التعويض على الأقل. لكن المجتمع تجاهل تلك القواعد في أثناء النزاعات التي نشبت عام 1991؛ حيث تعرضت النساء وغيرهن من غير المقاتلين إلى الهجوم تحت حصانة الميليشيات والأفراد، مما سبب صدمة عميقة ودائمة لنساء الصومال.

وهربت العديد من النساء إلى كينيا؛ حيث استمر تعرضهن للعنف الجنسي في معسكرات اللاجئين التي اتخذنها مأوى لهن. ونظراً لأن النساء شكلن 80% من سكان هذه المعسكرات، فقد شعرن بعدم الأمان وتعرضن لهجوم مجموعات مغيرة من الصوماليين المسلحين "شيفتا". وقد كشف نشطاء حقوق الإنسان النقاب عن حدوث اعتداءات على نطاق واسع، كما تولت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إجراء تحقيق كامل. وفيما يلي، اقتباس من إحدى المقابلات التي جرت في المعسكرات مع 192 ضحية من ضحايا الاغتصاب. في يوليو 1992، دخل تسعة من رجال العصابات (شيفتا) إلى منزلي في الليل. وكانوا يرتدون سراويل وسترات سوداء، وتغطي القبعات جزءاً من وجوههم. لم أكن أعرفهم. كانوا جميعاً يحملون البنادق، ويرتدون أحذية عالية الساق مثل أحذية الجنود. جذبوا ذراعاي ووضعوهما خلف ظهري وربطوا يدي. طلبوا مني عدم الصراخ، مع توجيه سكاكين نحو الجزء العلوي من ذراعاي ورأسي. دفعوني بأحذيتهم. وطلبوا مني أن أعطيهم كل المال الذي معي. لقد تاجرت في السوق نهاراً، ومن المؤكد أنهم تبعوني؛ ليعرفوا مكان إقامتي. وبعد أن قيدوني وأصابوني بجروح، أعطيتهم المال الذي كنت قد دفنته في مكان أمين. وبعد ذلك، أمسك بي ثلاثة رجال منهم، وجروني داخل منزلي واغتصبوني. كان أحدهم يغتصبي، بينما يصب الآخر سلاحه إلى رأسي وهو يقول لي أنه سوف يقتلني إذا أصدرت أي صوت. استيقظت ابنتي ذات العشرة أعوام وصرخت، لكنهم ضربوها على رأسها بالبنادق. ولا تزال ابنتي تعاني حتى الآن من مشاكل عقلية. وعندما حاولت أن أصرخ، أطلق رجال شيفتا طلقات نارية في الهواء، أثارت خوف الناس ففروا هاربين.

المصدر: Musse 2004

### الزواج بالإكراه والاستعباد الجنسي

يدرك سكان المناطق التي دمرتها الحرب مدى التهديد الذي يتعرض له شرف المرأة؛ إذ إن الأعراف الاجتماعية القوية التي كانت سائدة سابقاً في تلك المناطق بشأن حماية الضعفاء لم يعد من الممكن الاعتماد عليها الآن. ففي أفغانستان التي استمرت فيها الحرب الأهلية لعقدين من الزمان، وكانت الأسر المعيشية تقبل سابقاً تزويج بناتها من أحد الأقارب الذي يعيش في منطقة أخرى خشية احتمال اختطافهن أو إجبارهن على الزواج من أحد أفراد طالبان، واصلت الأسر تبني هذا النهج بوصفه استراتيجية للحماية من قسوة الرجال المسلحين الذين يتزوجون بناتهن بالإكراه.<sup>37</sup>

وهناك أدلة من مناطق نزاع أخرى تشير إلى محاولة الآباء منع تعرض بناتهن للاعتداءات بتزويجهن في سن مبكرة، أو يلجئون إلى "بيع" ابنة شابة بتزويجها نظراً لاستنفاد مواردهم.<sup>38</sup> وفي معسكرات المفقودين في بوروندي، على سبيل المثال، تشير نتائج المسوح إلى أن 55% من الفتيات تزوجن في سن

مهبلية وألم وتورم، أو انتقلت إليهن عدوى الأمراض المنقولة جنسياً، مما يشير إلى تعرضهن للجنس قسراً ولم يستطعن الإقرار بذلك خوفاً من الوصمة الاجتماعية. تعرضت معظم هؤلاء النساء لضحايا للاغتصاب، وتعرض ثلثهن للاختطاف، كما أجبرت بعضهن على الزواج، وأصبح عدد قليل منهن حوامل.<sup>35</sup> وبناءً على تقرير بتكليف من "اتحاد الصحة الإنجابية للاجئين"، تشير التقديرات إلى أن حالات الاغتصاب والاعتداء الجنسي المرتبطة بالحرب في كوسوفو تراوحت بين عشرة آلاف وثلثين ألفاً. ومع ذلك، لم تتمكن منظمات الصحة وحقوق الإنسان الدولية - بما فيها مراكز مراقبة الأمراض، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، و"مراقبة حقوق الإنسان" - من التأكد من الرقم الفعلي.<sup>36</sup> ونظراً لهذا "الصمت الحديدي" والشعور بالمحذور حول الاغتصاب، لا يجري الإبلاغ إلا عن عدد محدود من تلك الحالات. ومن الشائع أن تلد النساء ضحايا الاغتصاب أطفالهن دون أية مساعدة طبية في كوسوفو، كما هي الحال في ليبيريا والبوسنة وسيراليون؛ حيث واجهت كثير من الأمهات وأطفالهن النبذ من جانب عائلاتهن.



جنسياً، وتحديدًا فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/مرض الإيدز. وترجع أسباب ارتفاع معدل هذه الأمراض إلى السلوك الوحشي الذي يتسم به الجنود، واللصوص المحليين، ورجال الميليشيات، علاوة على أفراد قوات حفظ السلام. يركز البرنامج المشترك للأمم المتحدة حول فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/مرض الإيدز على الجنود بوصفهم إحدى المجموعات العديدة المعرضة لخطر الأمراض المنقولة جنسياً، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة. ويشير البرنامج إلى أن معدلات الإصابة بالأمراض المنقولة جنسياً بين أفراد القوات المسلحة تزيد، عادة، عن معدل يتراوح بين ضعف وخمس أضعاف معدلات الإصابة بين السكان المدنيين. لكن الزيادة قد تصل إلى خمسين ضعفاً أو أكثر في زمن النزاع.<sup>43</sup> هناك حالات انتشر فيها فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة على نطاق وبائي بين السكان المدنيين بعد وجود الجيش في الجوار، سواء معسكراً في المنطقة أو مجرد عابر بها. وفي رواندا عام 1992، ارتفعت أنماط الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة بمناطق الحضر (27% من النساء الحوامل اللاتي يتوجهن للعيادات قبل الولادة)، بينما بلغ المعدل 1% فقط بالمناطق الريفية. ومع حلول عام 1997، أدت الزيادة الديموغرافية التي تلت عمليات الإبادة الجماعية عام 1994 إلى الوصول إلى معدلات شبيهة متساوية بين الحضر والريف.<sup>44</sup> ونظراً لصعوبة جمع البيانات الصحية في مناطق النزاع، يصعب تقديم إيضاح حاسم للارتباط بين انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة ووجود النزاع، لكن الأمر مقبول على نطاق واسع. ففي رواندا، كانت الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة نتيجة الاغتصاب هدفاً متممداً عبر عنه بعض أفراد ميليشيات "انترأهاموي".<sup>45</sup>

مبكرة عما كانت عليه الحال في السابق، كما بلغت النسبة 18% في الريف المثقل بالاضطراب.<sup>39</sup> وأفاد اللاجئون الصوماليون من جماعات الأقليات باختطاف الفتيات الصغيرات البالغات من العمر 13 سنة بالقوة وتزويجهن من "قادة" الميليشيا. وقد يجري ترتيب مثل هذه الزيجات مع العائلات في مقابل "حماية" الأسرة.<sup>40</sup> وفي عام 1998، أفاد مقرر الأمم المتحدة الخاص لشؤون العنف ضد المرأة أن الزواج الإجباري والدعارة بالإكراه كانا من بين انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن الإندونيسية في تيمور الشرقية.<sup>41</sup>

يعد الاستعباد الجنسي، أو الإبقاء على النساء مأسورات لتوفير خدمات جنسية للجنود المقاتلين، إساءة أخرى تواجهها المرأة في أثناء النزاع. في الحرب العالمية الثانية، جلب الجيش الياباني بالقوة من ماليزيا وإندونيسيا وكوريا ما يعرف باسم "نساء الراحة"، ومنذ ذلك الحين لم تتمكن هؤلاء النسوة من الحصول على أية تعويضات من اليابان. وفي شمال أوغندا، يقوم "جيش لورد للمقاومة" منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين بحملة منظمة لاختطاف الفتيات، واللاتي يُطلق عليهن "الزوجات" أو "المساعدات"، لكنهن يتعرضن للاستعباد الجنسي والمنزلي. ويمنح "جيش لورد للمقاومة" هؤلاء الفتيات للجنود مكافأة على الأداء المتميز، ونوعاً من التقدير الشخصي، ودليلاً على المكانة؛ فكلما ارتفعت الرتبة في "جيش لورد للمقاومة"، كلما زاد عدد "الزوجات" المخصصات. أما النساء اللاتي استطعن الهرب، فقد تعرضن لفحوص طبية أثبتت أن 100% منهن مصابات بالأمراض المنقولة جنسياً.<sup>42</sup>

### جوانب ضعف أخرى مرتبطة بالجنس

تشهد جميع مناطق النزاع زيادة ملحوظة في الأمراض المنقولة

## الإطار 13.3 الأمهات الصغيرات اللاتي تعرضن للاختطاف وأطفالهن الرضع

إن الفتيات اللاتي واجهن الاختطاف في شمال أوغندا وسيراليون، واستُخدمن زوجات بالإكراه "لقادة" الأدغال وأصبحن أمهات لأطفالهن، يزداد شعورهن بالضعف، إلى حد كبير، عند عودتهن إلى مجتمعاتهن. ويعاني الأطفال أنفسهم وصمة العار، ونقص الرعاية الصحية الأساسية، ونقص الطعام، فضلاً عن غياب المأوى والملبس. وتجد أمهاتهن صعوبة في إعالتهم، كما تضطرب علاقات الارتباط بين الأمهات وأطفالهن الرضع، مما قد يؤثر على قدرة الأطفال على النمو. وعند عودة هؤلاء الفتيات إلى مجتمعاتهن، فإن وصمة العار التي تلحق بهن لولادة أطفال من قادة المتمردين - وهي وصمة أشد وطأة من وصمة الاعتداء الجنسي - قد تدفع بهن إلى الاختباء وتحاشي الذهاب إلى العيادات الطبية وحضور البرامج: حيث سينكشف وضعهن. وقد لا يقبل المجتمع هؤلاء الأطفال أو حتى لا تقبلهم أمهاتهن؛ إذ يعتبرونهم "متمردون المستقبل". وقد قام فريق للتقييم النفسي، بتكليف من اليونيسيف وحكومة أوغندا، بتسجيل العديد من الشهادات التي تؤكد تلك السلوكيات؛ "لا تحب الأمهات الصغيرات الأطفال غير المرغوب فيهم؛ فالعديد من هؤلاء الأمهات لا تزلن صغيرات وترغب في الالتحاق بالمدرسة، لكن وجود الأطفال يمنعهن من ذلك. إن استعادة الأمهات الصغيرات لذكريات الاعتداءات اللاتي تعرضن لها تشكل مصدر عذاب لبعضهن" (شاب من أوجوماني، شمال أوغندا، 1998).

المصدر: McKay and Mazurana 2004

## النساء بوصفهن مشاركات في الأعمال العسكرية

على الرغم من أن العنف المسلح يُعتبر من أفعال الرجال، فقد اضطلعت النساء بأدوار عسكرية نشطة في الحروب والثورات منذ سنين طويلة. وقد حصل دورهن النشط في القتال على اهتمام أكبر مؤخراً، وخاصة منذ قيام النساء بأدوار التفجير الانتحارية في كل من حرب التحرير التي يخوضها نمور تامليل إيلا في سيرلانكا، وفي الانتفاضة الفلسطينية، وبين المتمردین في الشيشان. كما قامت المرأة بأداء دور المقاتلة من أجل الحرية خلال النضال التحرري في أفريقيا في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين في موزمبيق وزيمبابوي وناميبيا، وحدث الشيء نفسه في نيكاراغوا وفيتنام، وكذلك في جنوب أفريقيا: حيث تدربن و حاربن جنباً إلى جنب مع الرجال ضمن قوات المؤتمر الوطني الأفريقي.<sup>51</sup> وتُجبر بعض النساء المقاتلات على حمل السلاح أو العمل لدى القادة العسكريين، بينما هناك نساء أخريات يحركهن الإيمان بهدف الحرب التي تشنها مجموعات الأقارب أو المجموعات التي تنتمي إلى هوية واحدة. إن مشاركة هؤلاء النساء لا تقتصر على الأهداف الثورية والراдикаلية؛ تضم الحركات الشوفينية والوطنية نساءً بين النشطين من أعضائها ومؤيديها. ويمكن أن تنمو قوة المرأة في أوضاع النزاع في ظل مجموعة من السياقات السياسية المختلفة - الديمقراطية، والثورية، والسلطوية - أيضاً في البلدان القوية أو الضعيفة على السواء.

لقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً بتجنيد واستخدام "الأطفال الجنود"، سواء في القوات المنظمة أو في قوات الميليشيات. وقد أدى تطوير الأسلحة الأوتوماتيكية خفيفة الوزن وسهلة الاستخدام إلى تيسير استخدام الأطفال لها. وأغلب هؤلاء الأطفال الجنود - إن لم يكن جميعهم - دون الثامنة عشرة. وقد انضمت الفتيات إلى قوات القتال بين عامي 1990 و2003 في 55 دولة، وشاركت في القتال في 38 منها تشتعل فيها نزاعات داخلية مسلحة.<sup>52</sup> لقد تعرضت العديد من هؤلاء الفتيات إلى الاختطاف، وأجبرن على القتال أو القيام بأدوار أخرى. وفي الحروب الداخلية في أفريقيا، حيث يشيع وجود الفتيات بين المجموعات المسلحة، يدور خلاف حول فكرة مشاركة النساء في القتال طوعية؛ ذلك أن النساء قد لا تجدن بديلاً حقيقياً.

لقد قامت النساء بأدوار القتال والمساندة السياسية في النزاعات الأهلية التي شهدتها بلدان أمريكا الوسطى في

وتتفاقم مشكلة الأمراض المنقولة جنسياً لدى النساء مع انتشار الاغتصاب وتزايد أعداد النساء اللاتي يبعن الجنس، بوصفه وسيلة لكسب الرزق، خلال فترات الكرب الشديد. ويزيد الطلب على الخدمات الجنسية في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إلى المأوى واستمرار حياة الأسرة، وخاصة عند وجود جيوش أجنبية أو قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة؛ حيث يمتلك أفرادها المال ويرغبون في إنفاقه. وقد عُقدت في جنيف عام 1992 ورشة عمل حول التبعات الاجتماعية المترتبة على عملية بناء السلام في كمبوديا، وأشارت إلى أن نمو صناعة "الترويج والترفيه" قد أثر على كل من النساء والأطفال، بالإضافة إلى زيادة جذب الأطفال لتجارة الجنس.<sup>46</sup> كذلك أفادت تقارير الخبراء المستقلين في "صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة" عام 2000 بأن ذلك يمكن اعتباره ظاهرة شاهدها الخبراء في جميع مناطق النزاع التي زاروها، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وكمبوديا، ويوغسلافيا السابقة. كما طالب رادهيكا كوماواسامي، مقرر الأمم المتحدة الخاص السابق حول العنف ضد المرأة، الأمم المتحدة باتخاذ خطوات نشطة لمنع تورط أفراد قوات حفظ السلام في العنف الجنسي ضد النساء، ومعاقبتهم على ارتكابه.<sup>47</sup>

وعلى الرغم من أن تعريف الإتجار في البشر لا يزال موضع خلاف، فيبدو أن أوضاع الحرب والنزاع ترتبط بزيادة الإتجار في الناس، وخاصة النساء والفتيات. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الفوران الاجتماعي وغياب النظم القانونية الفاعلة، أو وضع القانون موضع التنفيذ، يوفران غطاءً جيداً لهذه التجارة المربحة. يوجد، أيضاً، ارتباط بين تدمير الحياة الاقتصادية والفقر المدقع الذي وصلت إليه حالة العائلات، مما اضطرها إلى اللجوء لوسائل مأساوية للبقاء تتمثل في الاتجار بأنفسهم أو بأطفالهم. كما أن غياب نقاط مراقبة حدودية مناسبة في أثناء النزاع قد ساعد على خلق بيئة تتيح ازدهار الإتجار في البشر.<sup>48</sup> لقد ارتفع معدل الإتجار في البشر إلى 50% بين عامي 1995 و2002. وتأتي كثير من تلك الحالات من بلدان تتعرض للاضطراب وما يصاحبه من ضغوط اقتصادية. ومن المعتقد أن غالبية البشر الذين يتعرضون للإتجار هم نساء، بهدف استخدامهن في الدعارة - وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة.<sup>49</sup> ومن بين الأمثلة على ذلك ما حدث في كولومبيا التي مزقتها الحرب، حيث تعتقد "منظمة مناهضة الإتجار في البشر" أن حوالي 50 ألف امرأة تتعرض سنوياً للتهريب إلى خارج البلاد (انظر، أيضاً، الفصلين السابع والعاشر للاطلاع على تفاصيل الخلاف الذي يحيط بالإتجار في البشر).<sup>50</sup>

أفادت التقارير أن مجموعة "الحكّامات" صاحبت المقاتلين الرجال بإطلاق صيحات التهليل وإنشاد أغان تشجعهم وتعلن أن القرويين المحليين الأفارقة سيخرجون و"ستوجد ماشيتنا على أرضهم". ووفقاً للشهادات التي جمعتها منظمة العفو الدولية، تقوم نساء "الحكّامات" بدور مسؤوليات الاتصال في أثناء الهجوم. وعلى الرغم من عدم انخراطهن بنشاط في القتال، فإنهن تشاركن في أفعال النهب والسلب. وفي بعض الحالات، كان من المعروف عنهن مشاهدة رجالهن وهم يغتصبون نساء أخريات.<sup>56</sup>

## تأثير الحرب على النساء بوصفهن فاعلات اجتماعيات

تؤدي الحروب خلال مسارها، ونتيجة لتغير السلطات الحاكمة وعلاقات القوة، إلى تغيير طريقة عمل المجتمعات بشكل أساسي. وإذا استمرت الحرب لفترة طويلة، فإنها تقود إلى تدمير الاقتصاد في المناطق التي تنتشر فيها، كما تُغير من هيكلها الأساسية، بما في ذلك أنماط العيش وسبل البقاء ومقدمي الخدمة النشطين. وتسفر هذه التغيرات عن تشعبات مهمة تؤثر على العلاقات بين الجنسين. فمن ناحية، يمكن أن تفقد النساء وظائفهن المهنية والتجارية وتقعن تحت وطأة الفقر، كما حدث في البوسنة والهرسك. وقد تفقد القدرة على الوصول إلى الأرض، أو الأرض الصالحة للزراعة، كما حدث في العديد من النزاعات في أفريقيا مثل: أنجولا، ورواندا، وأوغندا. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تؤدي جهود النساء من أجل البقاء إلى مشروعات جديدة، بل وتمنحهن - في سياق جهود الإغاثة الدولية وغير الحكومية - تدريباً وقدرة على الحصول على وظائف بحيث تعملن مدرسات، وعاملات في المجالين الاجتماعي والصحي. وقد أشارت العديد من المراقبات النسويات إلى نمط الفوز بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بل والسياسية، للمرة الأولى؛ حتى وإن أضاف ذلك أعباء لا يكاد يمكن دعمها.

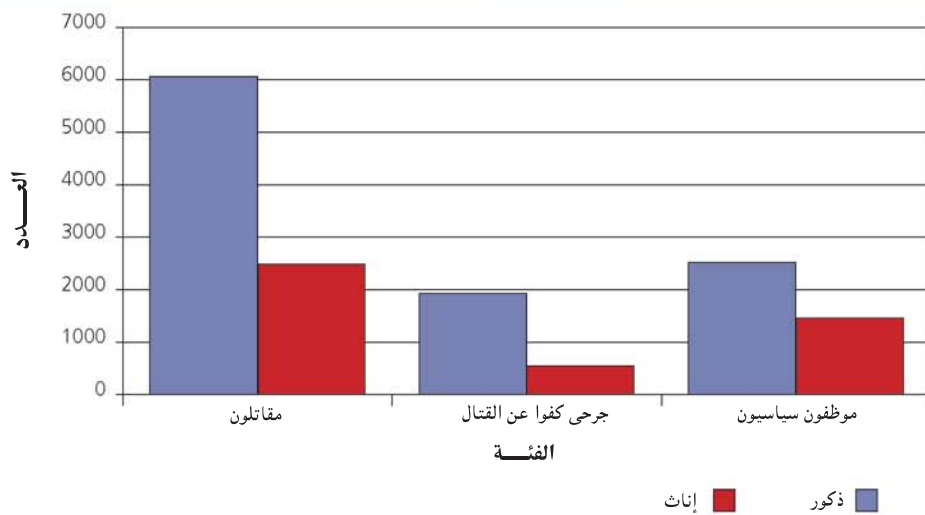
إن النساء عند اضطلاعهن بدور الرعاية، بوصفهن مقدمات الخدمات الاجتماعية، عليهن أن تفترضن، أيضاً، تحمل مستويات إضافية من المسؤولية. ويرجع ذلك إلى احتمالات انفصالهن عن منازلهن وعن باقي أفراد الأسرة، وخاصة الرجال الذين يضطلعون، عادةً، بدور مقدم الرعاية والحماية الأساسيين، فضلاً عن دور عائل الأسرة ورأسها. ويمكن أن توجد أعباء إضافية ناتجة عن انهيار الخدمات في المنطقة المجاورة للقتال، وخاصة الخدمات الصحية. وقد يؤثر غياب الخدمات على المرأة شخصياً؛ فغياب آليات للحياة اليومية تكون شديدة الوطأة بوجه خاص؛ لأن دور المرأة في الأساس يتمثل في رعاية أطفالها، وكبار السن والعجزة،

جواتيمالا، والسلفادور، ونيكاراجوا. وفي ذروة جهود ساندينيستا للإطاحة بنظام الرئيس أناستاسيو سوموزا في نيكاراجوا بين عامي 1977 و1979، شكلت النساء المقاتلات ما يصل إلى 25-30٪ من مجموع المقاتلين.<sup>53</sup> كذلك استمرت النساء في السنوات التي تلت ذلك في الاضطلاع بدور مركزي في مرحلة الانتقال من النضال المسلح إلى الحكم. وفي السلفادور، حيث تتوفر إحصاءات أفضل، أشارت تقديرات "بعثة الأمم المتحدة للمراقبة" إلى أن النساء شكلن ما يصل إلى 29٪ من مجموع المقاتلين، 37٪ من مجموع الكوادر السياسية. وفي جواتيمالا، أوضحت بيانات "الوحدة الوطنية الثورية في جواتيمالا" أن النساء شكلن ما يصل إلى 15٪ من مجموع المقاتلين، و25٪ من مجموع الكوادر السياسية (انظر الشكلين 13.3 و13.4). ومما يشير الاهتمام، أن النساء في جواتيمالا استفدن من تسوية السلام أكثر من استفادة نساء السلفادور من التسوية المماثلة. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن التسوية في جواتيمالا تلت تسوية السلفادور بستة أعوام، وبالتالي عكست تنامي الوعي بحقوق المرأة وضغوط المجتمع المدني.<sup>54</sup>

ومن المعتقد أن النساء تشكلن ثلث كوادر حرب العصابات وحوالي نصف قيادات المستوى الوسيط في العصيان الماوي المسلح الدائر في نيبال.<sup>55</sup> وترتكز هذه الأرقام على المقابلات الشخصية التي تمت مع القادة الماويين والأدلة المستقاة من الحكايات، وبالتالي لا يمكن إثبات صحتها، لكن احتمالاتها مرجحة. إن نيبال بلد فقير ورعوي وجبلي، ويتمركز المتمردون الماويون، عادة، في أفقر المناطق وأبعدّها. وتضم أغلب المناطق الرعوية عدداً قليلاً من الرجال، حيث هاجر أغلبهم إلى العاصمة كاتماندو بحثاً عن العمل أو إلى مدن وبلدات أخرى عبر الحدود الهندية. وعندئذ تبقى النساء بمفردهن للقيام بأعمال الزراعة وإعالة الأسرة، وتنجح في ذلك بطريقة ما. والدولة غائبة عملياً، ويعتبر الماويون في كثير من المجتمعات المحلية الجانب الوحيد الذي يعرفه الناس في مجال الإمداد بالإدارة والخدمات أو الأمن وبالتالي، لا يشير الدهشة أن تتمتع أيديولوجيتهم بالجاذبية، وأن تنضم النساء اللاتي تواجهن الفقر المدقع وصعوبات الحياة إلى صفوف كوادر حرب العصابات وتضمن إضافة كبيرة إلى أعدادهم. وقد وردت إفادات عن حالات اشتراك النساء في الحرب بوصفهن مؤيدات نشطات ومشجعات للقوات المقاتلة في عدد من البلدان بما فيها شمال أوغندا، وغرب السودان. ومن بين الأمثلة على ذلك، هناك مجموعة "الحكّامات" في دارفور التي تقوم بدور تقليدي في أغاني المديح والأداء الثقافي، كما تفعل مجموعات النساء في بلاد عديدة في المنطقة. وخلال الهجمات التي شنتها مؤخراً ميليشيا "جانجاويد" على القرى المحلية،

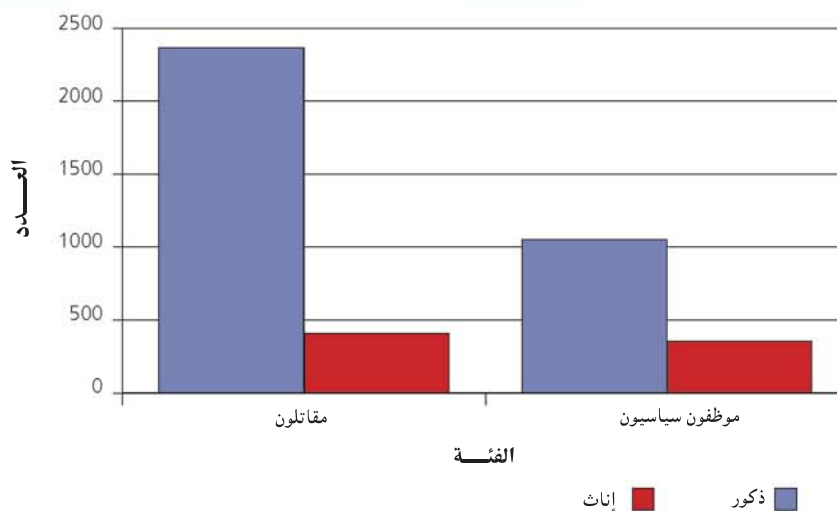


### شكل 13.3 تركيبة النوع الاجتماعي في جبهة "التحرير الوطني" في السلفادور، على أساس فئة التسريح



المصدر: United Nations Observer Mission in El Salvador (ONUSAL) cited in Luciak 2004

### شكل 13.4 تركيبة النوع الاجتماعي في "الاتحاد الثوري الوطني" في جواتيمالا، على أساس فئة التسريح



المصدر: URNG 1997 cited in Luciak 2004

واليتامى، وغيرهم من أفراد الأسرة الذين تتولى المرأة رعايتهم. وتشكل الأوبئة الناتجة عن الأمراض المعدية، كما يشكل نقص التغذية، أشد الأضرار عند الأطفال الصغار، ويتوجب أن تتولى النساء وبناتهن الكبار عبء معاناة الأسرة من المرض والجوع، وتسعين إلى برامج الإغاثة في مجال التغذية وتصطحبن الأطفال إليها، وعلى خلاف ذلك عليهن تحمل مسؤولية فقد أطفالهن.

### التأثير على الصحة والخدمات الصحية

تواجه صحة النساء خطراً شديداً من جراء تعرضهن بدرجة كبيرة إلى عدوى الأمراض المنقولة جنسياً، والأضرار النفسية والجسدية الناتجة عن الاغتصاب، علاوة على نقص العناية بالصحة الإنجابية. وقد تضطر النساء للولادة دون أية مساعدة طبية، أو في ظل ظروف شديدة التوتر - أثناء هروبهن، على سبيل المثال. كما تزداد صعوبة مسؤولية النساء عن المعتاد في مجال رعاية الأطفال وأفراد الأسرة الآخرين، فضلاً عن رعاية المصابين. وتتولى المرأة، غالباً، أداء هذه الوظائف في ظروف تشهد تدمير العيادات ونهبها، وعدم وجود أي مهنيين في مجال الصحة، والنقص الحاد في الأدوية والأدوات، بالإضافة إلى أن القتال قد يجعل الوصول إلى أي نوع من المساعدة الطبية مستحيلاً. وقد أصدرت منظمة اليونيسيف عام 1992 تقريراً حول أوضاع النساء والأطفال الأفغان، ورد فيه أن "عددًا قليلاً من النساء في أحد الأحياء الفقيرة تجمعن فوق أسطح المنازل لمناقشة إمكانات الرعاية الصحية في المنطقة... لكن النساء أصبحن بتوتر شديد عند الحديث عن مشاكل الحياة اليومية، وأصبحن غير قادرات على الحديث عن أي شيء آخر".<sup>57</sup>

إن أدوار رعاية الأسرة وإعالتها تضغط بشدة على النساء، وتقود إلى إصابتهن بمضاعفات صحية إضافية. وهناك أدلة قوية تؤكد قيام النساء بتقليص كمية ما تتناولنه من طعام بغية حماية الأوضاع الغذائية لباقي أفراد الأسرة، مثل الرجال أقوياء البنية أو الأطفال، بناءً على الأعراف الثقافية.<sup>58</sup> وفي بعض مناطق النزاع، أو فيما يتعلق بالمقتضيات اللازمة لمعسكرات النازحين، يمكن إدخال ما يسمى "أغذية المجاعة" إلى النظام الغذائي - وهي أغذية لا تُستخدم إلا في فترات المعاناة من الغياب الحاد للأمن الغذائي. وتجدر الإشارة إلى أن "محاصيل المجاعة" - مثل كاسافا (التي تؤكل في غرب ووسط أفريقيا) - تتكون من محتوى غذائي فقير، وتحتاج إلى وقت وعمل إضافيين لتحضيرها بغية التأكد من أن درجة السمية لا تشكل تهديداً.

وغالباً يهرب الأطباء وموظفو الصحة عندما تصبح ظروف عملهم خطيرة. ففي أثناء الحرب في البوسنة و الهرسك، غادر البلاد 40% من الأطباء و30% من الممرضات. وفي أثناء الإبادة الجماعية في رواندا، قُتل ما يزيد عن نصف العاملين بالصحة، ودُمرت البنية الأساسية، وتعطلت القدرات الإدارية.<sup>59</sup> وفي أوغندا، بين عامي 1972 و1985، غادر البلاد نصف الأطباء و80% من الصيادلة.<sup>60</sup> في مثل هذه الظروف، تصبح المرأة مجبرة على ابتكار نُظم للرعاية الصحية، وتطبيق أي نوع من العلاج تعرفه. أما النساء اللاتي تملكن خبرة ضئيلة في مجال المساعدة التقليدية في التوليد، فيجري استدعائهن لمعسكرات اللاجئين للمساعدة في عمليات الولادة، بل وتنخرط كثيرات منهن في محاولة تأسيس منشآت أساسية في مجال الصحة، وغيرها من الخدمات الاجتماعية - مثل مراكز تغذية الأطفال، وتقديم خدمات الاستشارات النفسية، والمدارس.<sup>61</sup> لقد درس الخبراء المستقلون في "صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة" الآثار الواقعة على النساء نتيجة الحرب، ووجدوا عدداً من السبل التي يؤدي من خلالها جنس المرأة ونوعها الاجتماعي إلى إحداث تعقيدات إضافية لوضع النساء الصحي وقدرتهن على الوصول إلى الخدمات.<sup>62</sup>

### النزوح والنفي

حصلنا على وثيقة رسمية للاجئين. شرحوا لنا وضعنا، وحقوقنا، وكيفية حصولنا على مساعدة. وفي هذه اللحظة أدركت حجم خسارتي. لقد فقدت وطني، وفقدت شخصيتي. لاجئة من البوسنة.<sup>63</sup>

يُجبر السكان، عادة، على الانتقال بأعداد ضخمة عندما يتصاعد العنف وعدم الأمان. وسواء كان الانتقال داخلياً ضمن حدود البلد نفسه أو خارجياً خارج الحدود الوطنية إلى البلدان المجاورة بداية، فإنه يؤدي، في العادة، إلى الخراب بالنسبة لمن يقومون به، كما يضع أعباء ضخمة على كاهل البلد المضيف وسلطاته. ويُعرف أولئك الذين ينتقلون داخل حدود بلدانهم باسم "النازحين"، على حين يُعرف أولئك الذين يغادرون بلدانهم ويعبرون حدودها باسم "اللاجئين". وفي بعض بقاع العالم - وخاصة في أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تقسم الحدود الوطنية الأفراد المتقاربين إثنيًا - تصبح هذه التصنيفات بيروقراطية أكثر من كونها واقعية. وقد شاعت الإشارة إلى

والتمكين على المستوى الشخصي: <sup>71</sup> أي أن تجربة النزوح تمر عبر الاتجاهين.

إن صدمة الفقد، والقلق على ما تركوه خلفهم من أشخاص وممتلكات وأراض، بالإضافة إلى الآثار النفسية الناجمة عن مشاهدة القتل والدمار، يمكن أن تشكل عبئاً ثقيلاً. كما أن خبرة اللجوء، مع ما يصاحبها من اعتماد حتمي على الآخرين والشعور بالضعف الشخصي، يمكن أن تُفضي إلى حالات اكتئاب خطيرة. وعلاوة على ذلك، تُعد معسكرات النازحين أرضية خصبة لتغذية السخط والغضب الشديد، وتوفر فرصاً أمام عملاء المجموعات العنيفة والإرهابية لتجنيد أعضاء لها، كما قد تقود، أيضاً، إلى توترات ونزاعات مع الشعب المضيف. وعندما تكون النساء والأطفال أكثر عدداً في المعسكرات - كما هي الحال في أغلب نزاعات أفريقيا - تصبح النساء عرضة، أيضاً، لهجمات عصابات السلب الخارجية، أو من أفراد الأمن، أو "قادة" اللاجئين أنفسهم. لقد لفت مازقُ اللاجئين الانتباه الدولي عام 1993، عندما أُلقت المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الضوء على الفظائع الجنسية الصادمة التي تعرض لها اللاجئون الصوماليون في معسكرهم بشمال كينيا. <sup>72</sup> وقد أصبح احتياج النساء والفتيات إلى أمن شخصي في جميع معسكرات اللاجئين أمراً يُعالج بجدية أكبر الآن.

وتتفاقم تجربة النساء اللاجئات نتيجة انعدام الخصوصية وصعوبة التحكم في الأطفال في ظل ظروف المعسكر، وصعوبة الحفاظ على صحة الأسرة، ونقص الشروط الصحية، والإحساس بعدم الأمان. كذلك تتفاقم المشكلات المرتبطة بالصحة. وتشير دراسة حول اللاجئين الصوماليين إلى أن 70% من النساء في سن الإنجاب يعانين من الأنيميا. وربما يرجع ذلك إلى نقص الحديد في غذائهن، أو نتيجة الإصابة بمرض الملاريا الذي يمتص مخزون الجسم من الحديد، 73 كما تنتشر، أيضاً، بين سكان معسكرات اللاجئين أوبئة مرض الإسهال الناتجة عن عدم توفر ظروف الصحة والنظافة وعدم كفاية إمدادات المياه. فعلى سبيل المثال، مات حوالي 50 ألف لاجئاً من رواندا في الشهر الأول نتيجة عدوى الإسهال، من بين 500 ألف لاجئٍ رواندي هربوا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية عام 1994. وقد كانت معدلات الوفاة أعلى بين الأطفال دون سن الخامسة، وبين النساء. <sup>74</sup>

### مقدمو الخدمات والعاملون

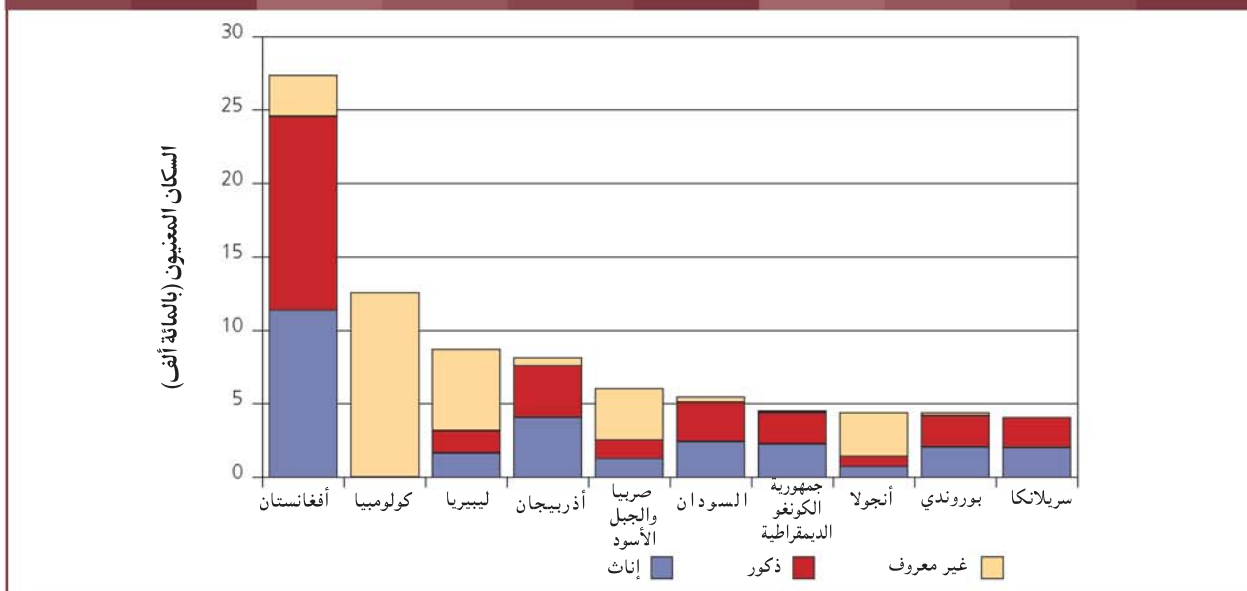
يندر انتظام أو كفاية إمدادات الغذاء وغيرها من الضرورات الأساسية للمعسكرات، وقد تحتاج النساء إلى استكمالها ببيع ما لديهن من تذكارات أو إنشاء نوع الأنشطة التجارية الصغيرة.

النسبة 80% باعتبارها تمثل نسبة النساء والأطفال بين السكان اللاجئين والنازحين. كما توضح التحليلات الأخيرة أن نسب الرجال والنساء الذين تزيد أعمارهم عن 18 عاماً تكون متساوية تقريباً. 64 ومع ذلك، تشكل النساء نسبة أقل بين مُقدمي طلبات اللجوء: تضم غالبية مقدمي طلبات اللجوء الذكور الشباب الذين يغادرون معسكرات اللاجئين أو بلدانهم الأصلي، تاركين النساء لتلحقن بهم فيما بعد.

وفقاً لإحصاءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ارتفع عدد الأشخاص المُصنفين لاجئين من 2.4 مليون عام 1975 إلى 14.4 مليون عام 1995. ومع نهاية عام 2003، انخفض عدد اللاجئين على المستوى العالمي إلى 9.7 مليون. 65 على أن "لجنة الولايات المتحدة المعنية باللاجئين" - والتي ضمت إحصاءاتها النازحين داخلياً - تشير إلى ارتفاع من 22 مليون عام 1980 إلى 38 مليون عام 1995، من بينهم ما يقرب من 50% نازحين. 66 وتشير إحدى تقديرات الاتجاهات إلى أن عدد اللاجئين نسبة إلى النزاع قد تضاعف تقريباً منذ عام 1969 من 287000 للنزاع إلى 459000 للنزاع عام 1992. لكن الزيادة في أعداد النازحين داخلياً كانت أعلى: من 40 ألف للنزاع عام 1969 إلى 857000 للنزاع عام 1992. 67 وتطرح تقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن النساء تشكلن حوالي نصف اللاجئين في العالم، كما تمثلن نسبة أكبر بين المجموعات الأكبر سناً. 68 (انظر الشكلين 13.5 و 13.6).

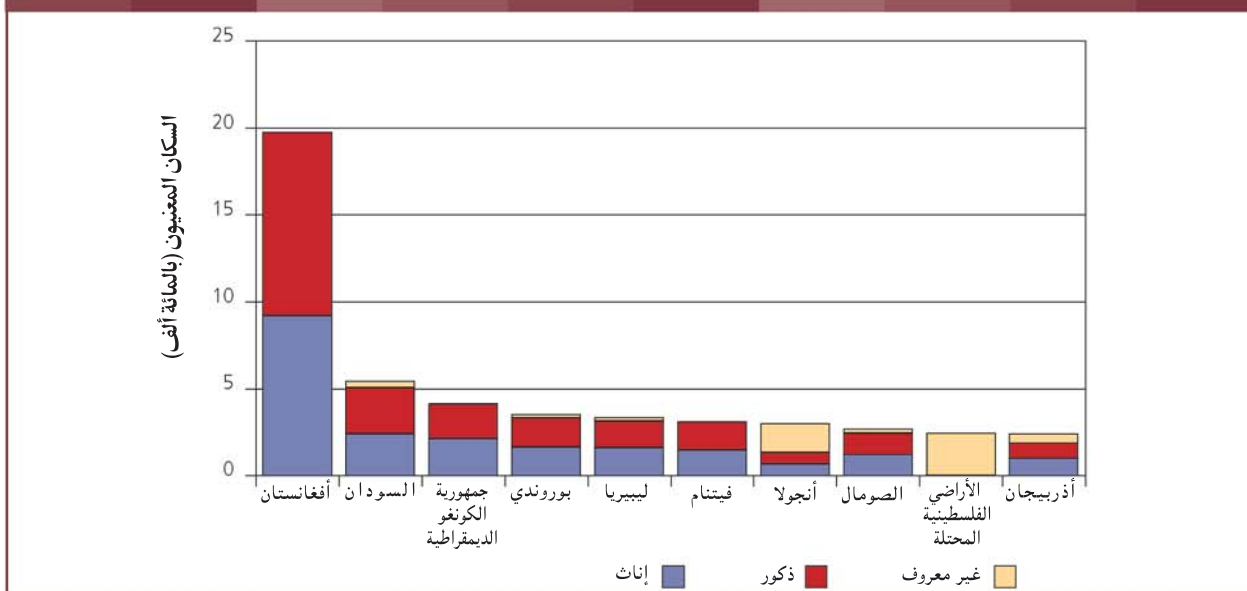
لكن الإحصاءات لا تعكس مدى المعاناة الإنسانية التي تكابدها العائلات التي تفرقت، وضباب المنازل والممتلكات، وعدم قدرة كبار وصغار السن من أفراد الأسرة على تحمل رحلات السفر الطويلة والمحفوفة بالمخاطر، وتكرار تمزق الحياة وإعادة تشكيلها من جديد. يقول أحد اللاجئين من تشاد: "أجبرنا في عام 1984 على الهرب. لم أحمل شيئاً معي، متصوراً أننا سنستعيد حالة السلام والهدوء في اليوم التالي. لكن الوضع استمر لشهور طويلة. لقد عانينا كثيراً في البلد التي طلبنا اللجوء إليها - لم نحصل على منزل أو طعام، وكان الجميع، تقريباً، مرضى. وكان الأطفال يموتون يوماً بعد يوم". 69 كان اللاجئون والنازحون يسكنون، عادة، في معسكرات، تتسم ظروف الحياة فيها بالصعوبة الشديدة وغياب ومتطلبات الصحة والنظافة، مع نقص إمدادات الغذاء والماء والمساعدات الطبية، وعدم توفر الخدمة التعليمية وغيرها من الخدمات. ومع ذلك، يكون المعسكر في بعض الحالات أول فرصة تتاح للنساء القادرات من بلدان شديدة الفقر، مثل أفغانستان والصومال، للحصول على خدمات طبية وإنجابية حديثة، 70 وأن تفوز المرأة بالتعليم

**شكل 13.5 بلدان المنشأ الأساسية التي لديها أكبر عدد من السكان الذين تهتم بهم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بناء على الجنس (نهاية 2003)**



ملحوظة: السكان المعنيون لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يشملون الفئات الست التالية: اللاجئين، طالبي اللجوء، اللاجئين العائدين، النازحين داخلياً، النازحين داخلياً العائدين. سكان معنيون آخرون لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: اللاجئين/طالبو اللجوء، فئات متنوعة/غير معروفة. مجموع السكان المعنيين من بلدان المنشأ الأساسية لا يعبر بالضرورة عن عددهم الكلي الفعلي؛ وذلك لعدم توفر البيانات المتعلقة ببعض بلدان الإقامة. المصدر: UNHCR forthcoming.

**شكل 13.6 بلدان المنشأ الأساسية التي لديها أكبر عدد من اللاجئين، بناء على الجنس (نهاية 2003)**



ملحوظة: مجموع السكان المعنيين من بلدان المنشأ الأساسية لا يعبر بالضرورة عن عددهم الكلي الفعلي؛ وذلك لعدم توفر البيانات المتعلقة ببعض بلدان الإقامة. المصدر: UNHCR forthcoming.



الأمر إلى مجرد وضع متوتر وغير مستقر يشوبه عنف متقطع، كما حدث في جنوب الصومال، فإن رغبة الرجال أو قدرتهم على إعالة أسرهم المعيشية يلحق بها الضعف: "إننا الآن نطيع نساءنا. فالنساء تقمن ببيع الطماطم والذرة... إلخ، والرجال تعولهم زوجاتهم. إنهم يسوقوننا إلى هذه الفترات الصعبة... هكذا نعيش" - هذه كلمات رجل مسن من مدينة برفا الساحلية المحاصرة، واصفاً حياته لأحد الباحثين المشاركين في إعداد دراسة تتولاها "وكالة التعاون والبحث في التنمية".<sup>77</sup> وفي بعض الحالات، تمتد، أيضاً، مسؤوليات إعالة الأسرة لتشمل نساء صغيرات السن. ففي فترة ما بعد الإبادة الجماعية في رواندا، كانت 45 ألف أسرة يعولها الأطفال، وبلغت نسبة البنات منهم 90%،<sup>78</sup> وبالنسبة لبعض النساء، كانت التغيرات التي فرضت عليهن تُعتبر شكلاً للتحرر من النظام الاجتماعي القديم. ووجدت بعض النساء عملاً مع المنظمات غير الحكومية في معسكرات الإغاثة، وقامت نساء أخريات بتطوير مجموعات للمساعدة الذاتية. وتوفر، عادة، في أوقات الأزمات الاجتماعية فرص فتح "فضاء سياسي" وهدم الحواجز الاجتماعية، والحروب ليست استثناء في ذلك.<sup>79</sup> لقد استفادت النساء في معسكرات اللاجئين، أو في الشتات الذي خلفه النزاع، من برامج التعليم ومن الانفتاح على العالم الخارجي الأوسع. وعلى هذا النحو، تضيف النساء إلى بناء السلام و"الحياة الطبيعية" الرغبة في توسيع فرص تعليم البنات، وخبرات إدراج دخل مستقل، وقدرة القيام باختيارات أخرى في الحياة - وهي الأمور التي لم يكن من الممكن، سابقاً، التفكير فيها في إطار الثقافات التي تربين في ظلها.

## النساء والبحث عن السلام

شهدت السنوات العشر الماضية اهتماماً كبيراً بين الباحثين والمنظمات التي تعمل من أجل السلام بدور المرأة الحالي والمتوقع في إنهاء النزاعات. وتذهب النظرة التقليدية إلى أن النساء تعتبرن الحرب والعنف أمور بغضضة من حيث طبيعتها، وأن الأنوثة يمكن مساواتها بالرغبة في السلام. لكن هذه الفرضية، التي تثير خلاف النقد النسوي الحديث، تبدو شديدة التبسيط على ضوء الدور النشط الذي قامت به بعض النساء في النزاعات، أو لمساندة هدف القتال. وتذهب النظرة السائدة إلى أن النساء - سواء لأسباب بيولوجية أو أسباب مبنية اجتماعياً - لديهن دوافع أقوى من دوافع الرجال بشأن السلام، ولديهن قدرات خاصة في مجال حل النزاع. وتنص "مدونة التحذير الدولية

وقد تقوم النساء كذلك بجمع الوقود أو المياه وبيعها للآخرين. وهناك حالات عديدة قامت فيها السلطات المحلية - سواء القانونية أو الحكام الفعليين - بمنع حركة النساء وأنشطتهن، أو أنكرت عليهن الوصول إلى المنظمات الدولية التي تمد بالإغاثة. ففي عام 1998، على سبيل المثال، قامت "الحركة الوطنية للاستقلال الكامل" في أنجولا بشن حملة عنيفة تستهدف، بوجه خاص، التحريض على نزوح المدنيين من الريف إلى المدن الرئيسية. وبعد أن ساقط ما يزيد عن مليون قروي إلى مدن هوامبو، وكويتو، ومالانجي، قامت بقطع إمكانات وصولهم إلى الغذاء.<sup>75</sup> لقد استمرت الحرب في أنجولا 27 عاماً، ولم تنته إلا بوفاة جوناس سافيمبي - قائد "الحركة الوطنية للاستقلال الكامل" في أنجولا - في فبراير 2002. وتتناثر في السرديات الطويلة عن فترة الحرب أحداث المجاعات، والكرب المدني، والنزوح، ووصول النساء إلى حدودهن القصوى في محاولة إعالة أسرهن. في أثناء الاحتلال السوفيتي لأفغانستان من عام 1979 إلى 1989، قامت قوات التمرد والقوات المعارضة في الريف بتدمير الاقتصاد الريفي، مما أسفر عن فرار ملايين المواطنين - بمساعدة العاملين في مجال المعونات الإنسانية ذوي الدوافع السياسية - إلى المعسكرات التي تقع عبر الحدود الباكستانية وفي إيران. وخلال الفترة الواقعة بين عامي 1979 و1992، فر ما يقدر بحوالي ستة ملايين فرد - أي ما يزيد عن خمس السكان - من موطنهم الأصلي وأصبحوا لاجئين أو نازحين داخلياً في المدن والبلدات الأفغانية. وقد ترتب على التحولات التي حدثت داخل المجتمع وفي الاقتصاد الريفي تأثيرات متناقضة بالنسبة لأدوار النساء، والعلاقات بين الجنسين، وتأكيد السيطرة الأبوية. وكما هي الحال في البيئات الأخرى التي تموج بالاضطراب، فإن المجتمعات التي ترسل رجالها للقتال تلقي على المرأة أنماطاً جديدة من المسؤولية في مجال إدارة الحياة اليومية لأسرهن المعيشية.<sup>76</sup>

إن غياب الرجال - لمشاركتهم في القتال - يضيف أعباء على كاهل النساء اللاتي يقمن مؤقتاً بقيادة الأسرة، فضلاً عن أعباء تأمين الإمداد بالغذاء - سواء من خلال الزراعة، أو السفر، أو إيجاد أي عمل مدفوع الأجر. ويحدث انتقال للمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية داخل الأسرة المعيشية، ودخل المجتمعات المحلية، من الرجال إلى النساء، بغض النظر عن السياقات العديدة المختلفة التي تنشب النزاعات على أساسها. ففي المناطق الريفية، تتولى النساء مسؤولية الزراعة والماشية، في حين يرجح أن تلجأ في المدن إلى العمل الحر أو العمل المأجور المؤقت. وحتى عندما تنتهي الحرب المعلنة ويتحول

إن عدم الاعتراف بدلالة تلك الأعمال لا يمتد إلى أولئك الذين تتعارض مصالحهم وتلك البرامج. فقد كانت الشاعرة والكاتبة السيريلانكية راجاني تيرانجانا - التي كتبت بقوة ضد عنف النزاعات - إحدى عضوات مجموعة من النساء قمن بإنشاء "مركز نساء بوراني" في جفنا، معقل التاميل. وقد وفّرت نساء بوراني المأوى لضحايا الحرب، بما فيهن النساء ضحايا الاغتصاب وأطفالهن. وقُتلت راجاني عام 1989؛ نظراً لأن أنشطتها كانت تهدد مرتكبي الحرب.<sup>83</sup> ويُعد الانخراط السياسي والمخاطرة شرطاً أساسياً مسبقاً لجميع هذه الأنشطة. وفي الفترة الواقعة بين عامي 1991 و1993 في مقديشو بالصومال، عندما أدى القتال الذي لا يفرق بين الناس إلى حدوث مجاعات في أجزاء عديدة من البلد تعرضت النساء الناشطات إلى تهديدات ماثلة. لقد خاطرت النساء بحياتهن لإدارة مطابخ غذائية معرضة لهجمات المسلحين؛ وعند نقل الطعام بكميات صغيرة إلى حوالي ألف موقع وطهيها في الحال، وبالتالي الانتقال من قيمتها كسلعة، كانت النساء تتصدى لقادة الحرب الذين يحاولون سرقة مواردهن. لقد أنقذ هذا البرنامج حياة ما يزيد عن مليون شخص، لكن أمان السيدة المسؤولة عن تنسيق أعماله أصبح معرضاً للخطر، بحيث اضطرت إلى العيش في المنفى.<sup>84</sup>

قامت مجموعات نسائية أخرى بتقديم المساعدة للنساء اللاتي تعانين من الاعتداءات والاغتصاب أو موت الأهل، وذلك بفتح خطوط ساخنة وملاجئ أو مراكز تتقاسم النساء من خلالها مواجهة مشكلاتهن المشتركة. وقد نشأ عدد كبير من هذه المنظمات في البوسنة والهرسك وكرواتيا في أوائل تسعينيات القرن العشرين، وخاصة كرد فعل لانتشار مشكلة التحرش الجنسي. واستمر وجود تلك المنظمات لحماية النساء الضحايا، ومناهضة الحرب والعنف والتطرف القومي بنشاط.<sup>85</sup> إن الخط الفاصل بين الإغاثة والاحتجاج على الحرب أو النزعة العسكرية قد يكون ضئيلاً إلى حد كبير. فقد تظاهرت منظمة "أمهات الجنود" في الشوارع في روسيا، ومارست ضغوطاً على مسؤولي مؤسسات الدولة، واستخدمت وسائل سلمية أخرى لاستعادة الشباب من الجيش الروسي قبل أن يندمجوا في ثقافة العنف.<sup>86</sup> ومن بين المنظمات غير الحكومية التي أسستها في المنفى نساء الحضر المتعلقات الأفغانيات، هناك "الرابعة الثورية لنساء أفغانستان" - وهي رابطة تشير الجدل، تأسست عام 1977. وقد شاركت الرابطة في شن الحملات السياسية وأعمال المناصرة، إلى جانب تقديم المساعدة الإنسانية للنساء والأطفال.<sup>87</sup>

للسلوك لعام 1998 على ما يلي: "أننا ندرك بوضوح الدور الخاص والتميز الذي تضطلع به النساء لصنع السلام في المجتمعات المبتلاة بالنزاعات. وتمثل، عادة، النساء والمنظمات النسائية مخزوناً للقدرات المحلية المهمة التي يمكن استخدامها في أنشطة بناء السلام".<sup>80</sup> وقد أدى هذا التصور إلى القيام بمجموعة كبيرة من الأنشطة الدولية التي تستهدف الكشف عن مبادرات النساء في مجال بناء السلام وتعزيزها.

وتمثل إحدى التفسيرات التي قدمتها بعض النساء لغريزة "المحارب" في أنها محاولة لتقليل العنف وليس زيادته. وهناك العديد من الأمثلة لنساء قاومن العنف بشجاعة، أو وضعن أنفسهن عقبة في طريق هجوم مسلح. وعلى سبيل المثال، اعتادت النساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة مواجهة الجنود الإسرائيليين عند اقتحامهم منازلهن أو دخولهم أحيائهن، وتُظهرن شجاعة تعادل أو حتى تفوق شجاعة الرجال.<sup>81</sup> وفي جنوب الصومال، قامت النساء باعتصامات ثقافية لوقف العمليات العدائية بين العشائر المتحاربة. ويمكن اعتبار العديد من هذه الأفعال التلقائية محاولات لتقليل المذابح اليومية، أو الاحتجاج على تأثيرها في وسط الحروب الدائرة، أكثر من كونها جهود تستهدف وصول الأطراف المتحاربة إلى تسوية. إن احتجاجات مثل تلك التي قامت بها الأمهات في ميدان مايو بالأرجنتين في أثناء أزمة "الاختفاء" في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات قد تبدأ بشكل تلقائي ثم تستمر لسنوات. وتسهم هذه الأفعال في فكرة المرأة صانعة السلام ودورها الرمزي في إعادة بناء نظام اجتماعي يركز على القيم الأخلاقية والشفقة.

### اتخاذ موقف في أثناء الحرب

تتمثل العديد من الأنشطة التي تمارسها النساء في ذروة القتال في اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير المساعدة في مجال الإغاثة في الأحياء المجاورة أو في مجتمعاتهن المحلية. وفي هذه السياقات، يمكن أن تعمل النساء من خلال كنيسة أو مجموعة دينية، أو بوصفهن أعضاء في بعض المنظمات العمل النسائي التطوعي. وعلى الرغم من أن النساء يمكن أن تواجهن صعوبات سياسية وعسكرية - لاضطرارهن لعبور خطوط القتال، ومواجهة قادة الميليشيات بجسارة وهم يحاولون الحصول على مواردهن، والتمسك برؤية استراتيجية عند تنفيذ تكتيكاتهن كما تفعل وحدات الكوماندو - فإن جهودهن عادة ما تندرج تحت اسم الأعمال "الخيرية" أو "الإنسانية" أو "الاجتماعية"، مع تجاهل دلالتها السياسية.<sup>82</sup>

بعد عدة أيام. لقد أظهرت النساء بمسيرتها إمكانية القيام بعمل سلمي ضد النزاع. وبدون ذلك، ربما كان يمكن أن تشير المسيرة الثانية رد فعل عنيف.<sup>90</sup>

وهناك مثال آخر غير معروف على نطاق واسع، وهو "رابطة أمهات ناجا" في إحدى الولايات الشمالية الشرقية بالهند، والتي تُعد موقعاً من المواقع التي استمر فيها العصيان لفترة طويلة. تأسست الرابطة عام 1984، وانصب اهتمامها، بدايةً، على العمل في مجال التنمية. وتدريباً، تدخلت الرابطة في النزاع. لقد تبنت الرابطة استراتيجية من شقين، كانت عضوات الرابطة تسرن أميلاً إلى ميانمار، حيث يوجد قادة إحدى الأجنحة المتحاربة، في محاولة لإقناعهم بالبدء في الحوار من أجل السلام. وبعد ذلك شرعن في حملة تسمى "لا تريق مزيداً من الدماء"، حيث ناشدن - بوصفهن أمهات المقاتلين والشهداء - قوات الأمن الهندية والمناضلين لإنهاء القتال وسفك الدماء، سواء مع الأجنحة المناضلة أو مع الجيش.<sup>91</sup> وواصلت النساء بعد ذلك ممارسة الضغط من أجل تحقيق السلام والبدء في المفاوضات بين أجنحة ناجا، بغية خلق بيئة تتيح التوصل إلى تسوية.

لقد أصبح وجود النساء المرئي أكثر بروزاً في تلك المبادرات مؤخراً. ومن بين الأمثلة علي ذلك: "الشبكة الدولية للنساء المتشحات بالسواد"، والتي تمتد فروعها لتشمل أكثر من 12 دولة. وكانت تُعزى إلى هذه المجموعة الصربية الإطاحة بنظام الرئيس سلوبودان ميلوسوفيتش. فقد تظاهرت عضوات "شبكة النساء المتشحات بالسواد" أمام مكاتب الحكومة لسنوات عديدة، للمطالبة بالسلام وإدانة المشاريع العسكرية للحكومة. وألقيت الحجارة على هؤلاء النساء، كما تعرضن للضرب والاعتقال، وبذل النظام الحاكم كل جهد ممكن لعزل المجموعة والحيلولة دون وصول الدعم إليها. وبوصفها شبكة دولية، كانت استراتيجية الأعضاء تتمثل في بناء شبكات للتضامن "تمزج بين النزعة النسوية ومناهضة النزعة العسكرية".<sup>92</sup>

شهدت كولومبيا مؤخراً تأسيس "الحركة الوطنية للنساء ضد الحرب". وقد أفاد الخبراء المستقلون - الذين يجمعون أدلة، بتكليف من "صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة"، حول مشاركة النساء في الحرب - بأن 20 ألف امرأة شاركت في مسيرة السلام في ميديلين تحت شعار: "لن نلد المزيد من الأبناء لنرسلهم إلى الحرب". ومن بين أمثلة المبادرات التي قامت بها النساء عبر الحدود سعيًا لتحقيق السلام، هناك "اتحاد شبكة نساء نهر مانو من أجل السلام"، والتي تضم عضويتها نساء من غينيا، وليبيريا، و سيراليون. وتزعم الشبكة أنها قامت بدور أساسي في حل النزاع في سيراليون، وفي المساعدة على بدء المفاوضات بين

إن إنشاء النساء للمنظمات غير الحكومية بين القواعد الجماهيرية، وممارسة تلك المنظمات لأنشطة إنسانية واجتماعية وتعليمية خلال فترات النزاع، فضلاً عن الدعوة للسلام، يُعد دوراً مهماً في مجال إعداد النساء لممارسة دور الفاعل في المجتمع المدني، مع ما يترتب على ذلك من آثار على مطالبة النساء اللاحقة بتعزيز مشاركتهن في مجتمع ما بعد النزاع. وعندما شاركت النساء المتأثرات بالحرب - في أفغانستان، ويوغوسلافيا السابقة، والصومال، وكولومبيا، وسريلانكا، أو غيرها من الأماكن - مع نساء أخريات تأثرن بالحرب بالمثل واتخذن أدواراً مشابهة، استطعن تطوير قوتهم واكتسبن قدرات غير متوقعة في مجال وضع الأهداف والشروع في العمل اللازم لتحقيقها، دون التوجيه أو الإشراف الذكوري.

## مبادرات السلام غير الرسمية التي قامت بها النساء

من العمل القائم على المجتمع المحلي باسم المتأثرين بالحرب، إلى المشاركة في العمل اللازم لإنهاء الحرب ذاتها، لا يتطلب الأمر سوى خطوة صغيرة ترتبط بالمفاهيم. وقد أوضحت دراسة حديثة حول مبادرات السلام الفردية والجماعية في سريلانكا أن النساء - منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين - رفضن التقسيم الإثني الذي كان سبب نشوب الحرب الأهلية، وعملن جاهداً لخلق ظروف تتيح تحقيق ديمقراطية سلمية وتدعم حقوق الإنسان.<sup>88</sup> وهناك العديد من الأمثلة حول الجهود التي بذلتها النساء - في المجتمعات التي عانت فترات طويلة من التوتر الذي تتداخل مع الحرب - الساعات إلى بناء أفكار التعايش السلمي الذي يتجاوز الانقسامات الدينية والثقافية، والمُتخذات العديد من المواقف الإيجابية لدعم هذا الهدف. وتوجد مثل هذه الحركات المرتكزة على المجتمع المحلي في كل من فلسطين، وإندونيسيا، ويوغوسلافيا السابقة، وموزمبيق، وإسرائيل، وغيرها من المواقع. وقد أقر عدد من تقارير الأمم المتحدة أهمية هذه المبادرات، كما أكدت تلك التقارير مساهمات النساء في عملية السلام بوصفهن مُعلّقات داخل عائلاتهن ومجتمعاتهن.<sup>89</sup>

ويواجه نشاط النساء من أجل السلام قدراً من الصعوبات يقل عما يواجهه الرجال عند التعبير عن القلق إزاء النزاع. ولا نظرح ذلك للانتقاص من الشجاعة المطلوبة أو الفهم السياسي والاستراتيجي؛ ذلك أن أفعال مثل تجمعات السلام أو التدخلات غير العنيفة لعرقلة صدور قرارات برلمانية هي أبعد ما تكون عن الخداع. لقد مهدت مسيرة نساء سيراليون في مايو/أيار 2000 الطريق لمسيرة البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني

الأوضاع السيئة نفسها التي عانين منها قبل نشوب الحرب، أو حتى أسوأ منها (انظر الفصل التالي).

إن رغبة النساء في الجلوس على مائدة السلام تدفعها اعتبارات عديدة، من بينها الإصرار على خلق ظروف معيشية أفضل وليس مجرد توقع تكوين سلطة تسيطر على المكاتب الحكومية، والمحسوبة، وموارد الميزانية. وتتوق النساء، عادةً، إلى مواجهة العقبات الاجتماعية الاقتصادية الناجمة عن الحرب (انظر الإطار 13.4). وقد أشارت بعض الناقداً النسويات لعمليات السلام القياسية إلى أن عدم مواجهة الأسباب التي تشكل أساس النزاع في مجرى محاولات الحل - بما فيها تعاظم الفقر، وعدم المساواة - يؤدي إلى عدم استمرار السلام، فضلاً عن عدم ارتباطه بقضايا "النوع الاجتماعي".<sup>95</sup> ومن هذا المنطلق، لا يمكن بالقطع أن تتحمل جهود تأمين التسويات السلمية أو حل النزاع النظر إلى اعتبارات النوع الاجتماعي بوصفها طرفية بالنسبة لمطلب السعي نحو تحقيق السلام - كما هي الحال حتى الآن. وعند تأمين سلام "لا يرتبط بقضايا النوع الاجتماعي"، فإنه يصبح سلاماً يُنهى انتشار النزاعات العنيفة المقتربة بالحرب، لكنه من الأرجح سلام يستمر خلاله العنف الاجتماعي (ضد النساء)، والعنف البنيوي (ضد الأقليات أو الجماعات الأخرى التي تعاني تمييزاً خطيراً)، بالإضافة إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

### على مائدة السلام

حظيت المصاعب التي تواجهها النساء في الفوز بموقع على مائدة المفاوضات باهتمام كبير على المستوى الدولي مؤخرًا. وقد كتبت إحدى النساء معلقة على استبعاد المرأة من محادثات السلام بعد أوصلو بين إسرائيل و الفلسطينيين قائلة: "كم كان من السخريّة أن يصبح الآن للجنرالات الإسرائيليين من أصحاب الرتب العليا، والذين أنفقوا قدرًا كبيرًا من حياتهم في شن الحروب، الكلمة في مرجعية السلام، بينما يُعتبر منظور النساء النشاطات في مجال السلام وخبراتهم تافهة".<sup>97</sup>

ولم تضم محادثات "ديتون" للسلام، والتي أنهت الحرب في البوسنة والهرسك، امرأة واحدة. وعدد الأمثلة في هذا الصدد أكثر من أن تذكر. ومهما كانت مصداقية النساء في المنظمات الجماهيرية والمجتمعات المحلية التقليدية، فضلاً عن دورهن في مجال الرعاية، يجري تهميشهن بعيداً عن مائدة السلام. إن افتقاد النساء النسبي للتعليم والخبرة في المستويات العليا من الحياة العامة يفاقم من المصاعب التي يواجهنها في سعيهن للتعبير عن وجهات نظرهن.

بلدان نهر مانو. وتكمن أصول الشبكة في عضوية إحدى أهم ناشطاتها في "منتدى النساء الوطني" في سيراليون قبل نشوب الحرب عام 1991. كان منتدى النساء يملك بالفعل صوتاً واتصالات قوية على المستوى الوطني، ونجح في الوصول بوجهة نظره إلى المستويين الإقليمي والدولي.

## النساء ومفاوضات السلام الرسمية

تختلف العمليات التي تحيط بالبحث عن السلام باختلاف ظروف الحرب، بيد أنها تلائم انخراط النساء فيها بشكل أو آخر. تمتد بعض الحروب لفترة قصيرة نسبياً، وتضم حملة عسكرية تنتهي بانتصار أحد الجانبين (على سبيل المثال: غزو تنزانيا لأوغندا عام 1979). وفي مثل تلك الحالات، يُملي الجانب المنتصر شروط السلام عادةً. وفي حالات أخرى، قد يؤدي عصيان طويل أو قصير الأمد، أو حتى عدد من حالات العصيان، داخل البلد إلى تدخل خارجي من نوع ما، وتُجبر أطراف النزاع على الجلوس على مائدة المفاوضات تحت ضغط قوى وطنية أكبر أو بضغط من المجتمع الدولي (على سبيل المثال: كمبوديا 1967-1991، وكوسوفو 1999، والصومال 1991-2004). وهناك حالات مختلفة تتمثل في قيام مجموعة فرعية - قومية أو إثنية - بإنشاء دولة جديدة سعيًا للاستقلال (على سبيل المثال: بنجلاديش عام 1971، وإريتريا عام 2000)، وهنا تضم التسوية إنشاء مجموعة جديدة كاملة من المؤسسات الحكومية. وفي حالات أخرى، تسهم الفترات الطويلة من المقاومة المسلحة في "تحرير" البلاد من الأنظمة القمعية أو الكولونيالية (على سبيل المثال: فيتنام، ونيكاراجوا، وناميبيا، وجنوب أفريقيا)، وبالمثل، يشمل تأسيس حكومة جديدة نقل الهياكل أو تغييرها.<sup>93</sup>

عندما تشترك النساء في النضال التحرري بوصفهن مقاتلات أو مؤيدات ناشطات، قد يكون من الأسر أن تطالبن بموقع على مائدة التسوية.<sup>94</sup> كما أن إقامة دولة جديدة أو بروز دولة ليبرالية وديمقراطية جديدة - كما حدث في جنوب أفريقيا و ناميبيا - يتيح، أيضاً، فرصاً أمام المنظمات النسائية، التي قامت بدور نشط في النضال من قبل؛ لكي تطالب بدور في المفاوضات حول الأحكام الدستورية الجديدة والهياكل الحكومية. وتدرك النساء، عادةً، أنهن إن لم ينجحن في الفوز بموقع في المفاوضات، والمساعدة على تشكيل إطار الحكم الجديد، فإن ما تحمله من فوران الحرب، والمحاكمات، والمحن، والخسائر، والكرب باسم القتال من أجل "مجتمع أفضل" يمكن أن يتركهن في



#### إطار 13.4 نهاية النزاع في كمبوديا

تشكل النساء حوالي ثلثي مجموع السكان في كمبوديا، وتعلن ثلث جميع الأسر المعيشية. ومع انهيار البنى والعلاقات الاجتماعية القديمة من جراء سنوات الحرب الطويلة، والإبادة الجماعية، والثورات، فإن النمط القديم للتعاون المتبادل والتفاعل بين المجتمعات المحلية - الذي كان من سمات المجتمع الكمبودي يوماً ما - قد فتح الطريق أمام العلاقات الفردية والأحادية. لقد دُفعت العديد من النساء والأطفال نحو العمل في صناعة "الترويج والترفيه"، وفُرضت أعباء متزايدة على العائدين (حوالي 370 ألف لاجئ)، من بينهم عدد كبير من النساء وخاصة الأرامل. كما أوضح مسح عام 1995 حول إعادة اندماج هؤلاء السكان أن ما يصل إلى 40% منهم يعاني من مشاكل اقتصادية.

ويؤثر الضغط الواقع على الأراضي الزراعية - وبخاصة التي تجري فيها عمليات التعدين - على الحياة المعيشية في المجتمع الذي لا يزال في الأساس زراعياً، كما يؤثر، بشكل خاص، على أولئك النساء المسؤولات عن إعالة أسرهن. وقد أشارت السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا إلى نشوب نزاعات عديدة على ملكية الأرض على مستوى القرية. كما أن انهيار النظم التقليدية لحل النزاع كان يعني، أيضاً، أن تجد النساء والأطفال أنفسهم - عند عودة السلام - في الطرف المتلقي لمستويات مرتفعة من العنف.<sup>96</sup> وفي مثل هذه الظروف، فإن تسوية السلام التي تفشل في مواجهة العقبات التي تؤثر على النساء سوف تفشل، أيضاً، في مواجهة الظروف التي تشكل أساس إثارة عدم الأمان وفوران العنف.

المصدر: Curtis 1998

كما عرض عدد من المنظمات الدولية تقديم دورات تدريبية للنساء، بحيث يمتلكن مهارات القيادة والتفاوض للمشاركة بفاعلية في أنشطة حفظ السلام وفي المؤسسات الحكومية المؤقتة. وتساهم جميع تلك الجهود في المساعدة على تجنب موقف تجد فيه النساء أنفسهن وقضاياهن المهمة تقلصت نحو الخطوط الجانبية بمجرد بدء حلول السلام. ومع ذلك، يشي الوضع القائم لأن الكيفيات الفاعلة لتضمين المرأة لا تزال في مراحل تكوينها الأولى؛ إذ لا تزال الانقسامات الاجتماعية حادة في المجتمع، ويكاد لا يوجد "صوت للمرأة".

هناك إقرار مماثل من جانب بعض عمليات حفظ السلام الدولية مفاده أن قضايا النوع الاجتماعي يجب أن تنال الاهتمام. إن "بيئة حفظ السلام" ليست بالضرورة بيئة منحازة للنساء، واللاتي تواجهن باستمرار مستويات مكثفة أحياناً من العنف في أوضاع ما بعد النزاع، وتقعن، نتيجة للحاجة، في شرك صناعات "الترويج والترفيه" المزدهرة - بما في ذلك البغاء والإتجار في البشر. ففي شرق تيمور، كان ممثل الأمين العام للأمم المتحدة معارضاً في الأصل لإقامة وحدة لشؤون النوع الاجتماعي في إطار السلطة الانتقالية للأمم المتحدة. لكنه اعترف بعد ذلك بأنه كان مخطئاً. وقد كان أول قانون تصدره السلطة الانتقالية يضمن معايير حقوق الإنسان، بما في ذلك

على أن هناك عدداً من المنظمات الدولية التي تحاول الآن توفير منطديات للنساء، تستطعن من خلالها تطوير مواقف يمكن طرحها على بعثات مفاوضات السلام. ففي حالة النزاع في الصومال، استمرت محاولات إجراء مفاوضات بين العشائر المتحاربة خلال السنوات العشر الماضية في مواقع مختلفة، وكانت تضم تمثيلاً لوفد نسائي، حتى وإن اقتصر دوره على وضع المراقب. وقد أثنى السناتور الأمريكي السابق جورج ميتشل على مساهمة النساء المهمة في مفاوضات السلام في أيرلندا الشمالية. "إن السيدتين اللتين نجحتا في الوصول إلى مائدة المفاوضات قد مرتا بوقت عصيب في البداية. فقد عاملهما بعض الساسة الذكور بوقاحة شديدة... لكنهما استطعن بفضل مثابرتهم وموهبتهم أن تحصل مساهمتهم على تقدير عال في نهاية العملية".<sup>98</sup>

لقد حملت الترتيبات الانتقالية والإدارات المؤقتة التي تلي الحرب - كما حدث في أفغانستان والعراق - إشارات ذات دلالة في اتجاه تضمين النساء في تلك العمليات. فقد التزمت اتفاقية بون لعام 2001، والتي أنهت الحرب الأفغانية، بوضوح، بإضفاء طابع النوع الاجتماعي على الاتجاه السائد والتعويض عن المظالم السابقة. وبعد محادثات كابول عام 2002، تأسست وزارة لشؤون المرأة ومجموعة استشارية في مجال النوع الاجتماعي.

الجديد الممنوح للمرأة في الأحكام الأساسية للقانون الدولي كان استجابة، أيضاً، للجهود الطويلة التي بذلتها النساء الناشطات من أجل الاعتراف بشرعية قضيتهم.

وقد تمثل أول حدث مهم - في هذا الصدد - في يناير/كانون الثاني 1992، عندما اعتمدت "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" إضافة التوصية رقم 19 إلى أحكامها: حيث تعلن التوصية أن العنف ضد المرأة يُعد أحد أشكال التمييز. كما أكد كل من إعلان وبرنامج عمل المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، والذي عُقد في فيينا عام 1993، أن حقوق المرأة تُعد "جزءاً لا يتجزأ ولا ينفصل عن حقوق الإنسان"، مع المطالبة بوضع نهاية لجميع أشكال العنف ضد المرأة. وبعد ذلك بفترة قصيرة، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان الخاص بالقضاء على العنف ضد المرأة. وفي عام 1994، قام مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتعيين مقرر خاص للعنف ضد المرأة. وكانت هذه التطورات بشيراً لتأكيد برنامج عمل بكين على ضرورة إنهاء العنف ضد المرأة، وبصفة خاصة في أثناء الحرب، ووضع مواثيق حقوق الإنسان موضع التنفيذ، والتعويض ضد مرتكبي هذه الانتهاكات. ويُعد نص القرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن بالأمم المتحدة عام 2000 - والذي يحث الدول الأعضاء على ضمان زيادة تمثيل المرأة في آليات صنع القرار لحل النزاع - بمثابة نقطة تحول للعديد من جوانب التقدم بعد مؤتمر بكين. ويدرس الفصل الرابع عشر هذه التطورات.

إن تطبيق المواثيق الدولية لحل مشكلات عدم العدالة بين الجنسين، والتي ثبتت على أرض الواقع، لا يمكن أن يحقق تصحيحاً مناسباً في الحالات التي تسود فيها قاعدة عدم المساواة بين الجنسين. ولا يعني ذلك أن التغييرات في القانون الدولي لا تستحق عناء السعي إليها. لكنها، على العكس من ذلك، تسهم في تشريع أطر معيارية جديدة، كما يمكن استخدامها في مناصرة التغيير القانوني والاجتماعي. هذا، على الرغم من أن حدودها قائمة بالفعل. إن كفاءة الدعوة إلى تأييد حقوق الإنسان الدولية للمرأة، وجميع من يعانون انتهاكات جسيمة، تصبح في أقل فاعلية لها في أوضاع النزاع؛ حيث يتحطم حكم القانون، ويصبح عدم الأمان في أسوأ حالاته. لكن ما أن يبدأ بناء السلام بجدية، فإن حقيقة وجود إقرار بالحاجة إلى الاستماع إلى أصوات النساء عند بناء سلام حقيقي وفعال يجب أن يثمر مكاسب أخرى في السنوات القادمة. ومع ذلك، لا يمكن التسليم بأي شيء، مادامت النزاعات المسلحة والحرب ضد الإرهاب لا تزال تتخلل أجزاء عديدة من العالم.

"اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" باعتبارها أساساً لجميع المؤسسات الحكومية الجديدة. وقد شاركت النساء بعد ذلك في المفاوضات المتعلقة بإقامة مؤسسات جديدة للحكم الديمقراطي. كما عملت وحدة شؤون النوع الاجتماعي مع النساء في جميع أنحاء تيمور الشرقية لتحويل قبول نظام حقوق الإنسان إلى واقع ملموس. ونتيجة لذلك، أسفرت الانتخابات اللاحقة للجمعية التأسيسية عن عدد كبير نسبياً من النساء.<sup>99</sup>

### المناخ الدولي

شهدت السنوات الأخيرة إقرار المنظمات الدولية والمانحة المتزايد بتأثير النزاع على النساء، وضرورة أخذ احتياجات المرأة الخاصة في الحسبان خلال مرحلة الانتقال إلى السلام. وقد جرى إعداد برنامجين يهدفان، بوجه خاص، إلى تعزيز مساهمة النساء في السلام - وهما: "برنامج الزمالة الدولية للنساء وحفظ السلام من أجل المصالحة"، والذي بدأ عام 1998، و"حملة النوع الاجتماعي للتحذير الدولي"، والتي بدأت عام 1999. كما قامت "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" بدراسة استمرت عامين حول قضايا النوع الاجتماعي في مجتمعات ما بعد النزاع (البوسنة والهرسك، كمبوديا، السلفادور، جورجيا، جواتيمالا، رواندا).<sup>100</sup> وقام "البنك الآسيوي للتنمية" بعقد دورات داخلية حول "النوع الاجتماعي وإعادة البناء بعد النزاع؛ حيث نظر في كيفية إدراج أصوات النساء في مفاوضات السلام، وفي تخصيص الموارد ومراقبة الأمن البشري في أوضاع ما بعد النزاع.

وبالتالي، فمن العدل القول بأن المناخ الدولي منذ مؤتمر بكين أصبح أكثر انفتاحاً تجاه العمل مع النساء وتناول العقبات الخاصة التي يواجهنها في أوضاع النزاع، فضلاً عن استشارتهن خلال المرحلة الانتقالية للخروج من وضع النزاع والاتجاه نحو السلام. ويمكن، أيضاً، رؤية التقدم الكبير الذي تحقق في مجال تطوير القانون الدولي الإنساني. لقد تحقق الكثير لتصحيح وضع الحصانة التاريخية الذي كان يتمتع به مرتكبو العنف الجنسي ضد النساء في أثناء الحروب، علاوة على الإقرار باحتياجات النساء والفتيات الخاصة للحماية في أثناء النزاع، وفي المناطق التي تشهد الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلام. لقد حفزت الدعاية الدولية تلك التطورات - مثل الدعاية حول حالات الاغتصاب الجماعي في البوسنة وتجارب النساء في أثناء الإبادة الجماعية في رواندا، وجميعها من المآسي التي كان لها عظيم الأثر في تطوير العدالة الدولية بين الجنسين.<sup>101</sup> لكن الاحترام

- Physicians for Human Rights 2002:44-51.35  
 Ward 2002.36  
 Kandiyoti 2004.37  
 UNICEF Innocenti Research Centre 2001.38  
 World Vision International 1996:14.39  
 Minority Rights Group International 1997:26.40  
 United Nations 2000b:158.41  
 Amnesty International 1997.42  
 UNAIDS 1998, quoted in Rehn and Sirleaf 2002:53.43  
 Rehn and Sirleaf 2002:50.44  
 Rehn and Sirleaf 2002:52.45  
 UNRISD 1993:24.46  
 Coomaraswamy 1998.47  
 Williams and Masika 2002, quoted in Rehn and Sirleaf 48  
 2002:12.  
 IOM 2001, quoted in Rehn and Sirleaf 2002:12.49  
 IOM 2001, quoted in Rehn and Sirleaf 2002:12.50  
 Afshar 2003:179.51  
 McKay and Mazurana 2004.52  
 Luciak 2004.53  
 Luciak 2004; Ertürk 2004.54  
 Gautam et al. 2001.55  
 Amnesty International 2004:24.56  
 Quoted in Sørensen 1998:33.57  
 UNIFEM 2004a:25.58  
 OAU 2000:176.59  
 Krug et al. 2002.60  
 Sørensen 1998:33.61  
 Rehn and Sirleaf 2002.62  
 Cited in Bennett et al. 1995:14.63  
 UNHCR quoted in United Nations 2000b:162.64  
 UNHCR 2004.65  
 Kaldor 1999.66  
 Weiner 1996, cited in Kaldor 1999.67  
 UNHCR 2004.68  
 Watson 1996:49.69  
 Kandiyoti 2004; Gardner and El Bushra 2004.70  
 El Bushra 2003:259; Holt 2003:229.71  
 Gardner and El Bushra 2004:70.72
- الحواشي**  
 SIPRI 2004: 1 موجز الفصل الثالث  
 Kandiyoti 2004:2, quoting Donini et al. 2004.2  
 Nordstrom 1992:271, cited in Turshen and3  
 Twagiramariya 1998.  
 Afshar 2003:149.4  
 Murray et al. 2002:346.5  
 Turshen and Twagiramariya 1998; Kaldor 1999.6  
 Butalia 2004.7  
 Afshar 2003:178 -9.8  
 Small Arms Survey 2004.9  
 Small Arms Survey 2004.10  
 Jadwa 2003.11  
 UN Secretary General 2002: 26.12  
 Kaldor 1999.13  
 Mamdani 2001.14  
 Gardner and El Bushra 2004:162.15  
 Rehn and Sirleaf 2002:10.16  
 Rehn and Sirleaf 2002:11.17  
 Murray et al. 2002:346.18 باستخدام بيانات منظمة الصحة العالمية  
 Mkandawire 2002.19  
 Amnesty International 2004:14.20  
 Murray et al. 2002.21  
 Legros and Brown 2001.22  
 Rehn and Sirleaf 2002:33.23  
 Sørensen 1998:38.24  
 UN Secretary General 2002:23.25  
 Butalia 2002.26  
 Rajasingham-Senanayake 2001:122.27  
 Amnesty International 2004:1.28  
 Butalia 2004.29  
 Krug et al. 2002:156.29  
 Pankhurst 2003:159.31  
 Gardner and El Bushra 2004:70.32  
 Krug et al. 2002:156.33  
 IWRC 2003; Harding 2004.34

- Centers for Disease Control 1992:16.73  
Lancet 1995, quoted in Rehn and Sirleaf 2002:35.74  
Save the Children 2000:45.75  
Kandiyoti 2004:9-10.76  
Quoted in El Bushra 2004.77  
UN Secretary-General 2000, para 35.78  
Pankhurst 2003:159.79  
International Alert 1998:6, quoted in Pankhurst 2003.80  
Afshar 2003:181.81  
Sørensen 1998:6.82  
Samuel 2004.83  
Gardner and El Bushra 2004:179.84  
Center for Women War Victims 2003.85  
Sørensen 1998:7.86  
Kandiyoti 2004:10.87  
Samuel 2004.88  
Rehn and Sirleaf 2002.89  
Rehn and Sirleaf 2002.90  
Banerjee 2001.91  
Rehn and Sirleaf 2002; Women in Black 2004.92  
UNRISD 1993.93  
Corrin 2003; UN Office for Coordination of Humanitarian  
Affairs 2003, 2004.  
Pankhurst 2003:156-7.95  
Curtis 1998.96  
Sharoni 1995, quoted in Sørensen 1998.97  
Rehn and Sirleaf 2002:79.98  
Rehn and Sirleaf 2002:61.99  
USAID Office of Women in Development 2000.100  
Walsh 2004.101